التدخل الإنساني

المفهوم والنظرية

التدخل الإنساني

المفهوم والنظرية

أ.د. حسين قادري ـ د. كمال بوناب

سلسلة دراسات أكاديمية (03)

مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات والآفاق

جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر
E- mail: lsh@univ-batna.dz

الرقم التسلسلي للناشر 9931-740

التدخل الإنساني

المفهوم والنظرية

المؤلف: حسين قادري

الناشر: مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2019

ر. د .م. ك ISBN 978-9931-740-00-32

Copyright© LSH-AEP 2019

فهرس المحتويات

الموضوع ..... **الصفحة**

مقدمة 7

الفصل الأول: .....

النطاق المفاهيمي والفلسفي للتدخل الإنساني 13

المطلب الأول: مقاربة معرفية حول التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية 16

الفرع 1 ـ مفهوم التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية 17

الفرع 2 ـ عبء البرهان 25

الفرع 3 ـ تيبولوجيا التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية 29

المطلب الثاني: الحرب العادلة من العصر الوسيط إلى مايكل والزر 38

الفرع 1 ـ جدال اللاهوت والقانون الطبيعي حول الحرب العادلة 39

الفرع 2 ـ عرف عدم التدخل 45

الفرع 3 ـ مايكل والزر والعودة إلى العصر الوسيط 50

الفصل الثاني .....

حوار نظريات العلاقات الدولية حول التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية . . . 55

المطلب الأول: النقاش الواقعي ـ التعددي ـ التضامني حول التدخل الإنساني 56

الفرع 1 ـ تنبيهات الواقعية 57

الفرع 2 ـ وستفالية التعددية 63

الفرع 3 ـ الأخلاق الكوسموبوليتانية التضامنية 67

المطلب الثاني: التدخل الإنساني من منظار المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية 77

الفرع 1 ـ التقاليد الثلاثة في فكر المدرسة الإنجليزية 78

الفرع الثاني ـ معيار الحضارة 83

الفرع 3 ـ الإمبريالية لـ جون هيوغ واتسون 87

الخاتمة: 95

مقدمــة

إنّ «القيام بشيء ما» Doingsomething على أمل إنقاذ غير المواطنين Non-citizens من المعاناة القاسية سيؤدي، على الأرجح، إلى تهمة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بينما «القيام بلا شيء» Doingnothing سيفضي إلى اتّهامات بـ «اللامبالاة الأخلاقية» Moral indifference؛ تلك هي معضلة «إنقاذ الغرباء» Savingstrangers من تجاوزات حكوماتهم، والتي ظلّت مستعصية على التوافق رغم ما شهده الإطار المعياري من تطور ملحوظ.

التدخل الإنساني هو أحسن تفسير للصراع القائم بين «النظام والعدالة»؛ أي بين «تعددية وستفالية» ترى في استعمال القوة انتهاكا للقواعد الأساسية للسيادة وتهديدا لأخلاقيات التعايش السلمي الذي فرضه هيكل نظام ما بين الدول، و «تضامنية خَلاصِية» لا تقتصر تطلعاتها على تعزيز مسؤولية الدول الأخلاقية في حماية مواطنيها فحسب، بل بشكل أوسع إلى فرض نمط من الوصاية على حقوق الإنسان وفي كل مكان، لا تُستثنى من ذلك الدول التي تُوسم بأنها أكثر أنانية وذات أفقٍ ضيق، إذ لن يكون في مقدورها تجاهل حقيقة أنّ أيّ مطلب قانوني من شأنه، بعد الحصول على الموافقة العامة، أن يفرض قيودا على نمط تصرفها الخاص.

يستمد «التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية» قوّته من خطاب ثوري في مجال حقوق الإنسان؛ خطابٌ يَعد بالتحرر من الاستبداد ويتطلع إلى مستقبل مبنيٍّ على أسس مختلفة من مصالح الدول، فهناك ما بات يُنْبئ على أن ممارسات المجتمع الدولي الحديث باتت مستسيغةً أكثر من أي وقت مضى لأن يكون سلوك الحكومات محلّ فحصٍ دقيق، سواء من جانب نظيراتها أو من جانب المنظمات الدولية؛غير أن هذه «اليقظة الضمائرية» ستفتح حتما نافذة واسعة من القلق الفكري بشأن مدى قدرتها في الحفاظ على الموازين الأخلاقية

التعددية المتعارف عليها؛ إمبريقياً يحق لأنصار النزعة الإنسانية أن يحتفُوا ببعض الاستثناءات، فعلى سبيل المثال تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل حماية «الأقلية اليزيدية» بطلبٍ من الحكومة العراقية توافقَ بشكل كامل مع مباديء «المسؤولية الدولية في الحماية» التي تبنّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع سنة 2005؛ لا شكّ في أن ما وُسم آنذاك بـ «التدخل السّليم» The right intervention هو امتداد لتوجّهاتِ المنظومة الأخلاقية الكانطية التي صَنّفت الحالة اليزيدية في سياقٍ معياري مشابه لتجارب سابقة مستقاة من التدخلات الإنسانية في الصومال، شمال العراق وبدرجة أقل البوسنة وكوسوفو، غير أنه ليس من الضرورة أن ينسحب هذا الحكم على التدخل في ليبيا وما ترتّب عنه من معضلة في سوريا.

تاتي أهمية تناول موضوع «التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية» من أن الفعل العسكري المبرر بحاجات إنسانية قد يكون مظهرا لانتصار «الأقوى» في حقبة معينة، هذا القوي كتبَ التاريخ ومارسَ «الأكاديمية» بما يتوافق مع هيمنته الميدانية، غير مبالٍ بإقصاء الآخر المختلف؛ إضافة لذلك يطمح البحث إلى توسيع قاعدة النقاش حول التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية بما يتناسق والفروقات الثقافية الموجودة وعدم حصره في الأدبيات المتداولة، بما يساهم في إثراء «المكتبات العربية» بمكاسب مفهوماتيةوتيبولوجية، نادرا ما تكون متوافرة بسبب صعوبات الترجمة.

كما تكمن أهمية الموضوع في محاولة التخلص من مركزية الفكر الغربي في فهم تطور/ خصائص الدولة؛ فعلى رغم أهميته القصوى وقرب أصحابه من هيئات صنع القرار في دول ذات وزن، لا يكاد الفكر السياسي غير الغربي (معاصرا كان أو قديما) أن يجد حضورا له في أغلب مناهج أقسام العلوم السياسية؛ فنادرا ما تستذكر البرامج الدراسية إسهامات الفيلسوف السياسي

الصيني زهنغبيجيان Zheng Bijiann أو الروسي ألكسندر دوغين Aleksander Dugin أو الياباني كينيشيأوماي KenichiOhmae وكذلك البرازيلي أولافو دو كارفالهو Olavo de Carvalho وحتى الكيني علي مزروعي Ali Mazrui؛ بناء عليه فإن تركيز هذا البحث على «المساهمات المهملة» Neglected contributions في حقل العلاقات الدولية من شأنه أن يكون امتدادا لترسيخ الاعتقاد بأن «المدرسة الإنجليزية» و «ما بعد الكولونيالية» وحتى «النسوية» ليست مجردصيحات» Screams في الحقل، وأن أشكال العلاقات بين الدول، بما فيها ممارسات التدخل الإنساني، كانت لتأخذ فُهوما غير تلك السائدة لو فُسح المجال أو رُدّ الاعتبار لهذه المساهمات.

يَدعم هذا البحث أحقية التلاقح بين تخصص العلاقات الدولية وباقي الحقول المعرفية؛ فعلم العلاقات الدولية «مؤسسة» (بتعبير أوليه ويفر OleWaever) له قابلية استيعاب قصوى؛ حتى تلك النظريات التي تبدو من الوهلة الأولى أنها تتعارض بشدة مع التخصص، ستتناغم وتنسجم بمجرد تفعيل خاصية المأسسة؛ فمن الأهمية بمكان الاستزادة بإسهامات الفلاسفة (مايكل والزر، جون راولز، يورغنهابرماس، إزايا برلين) لإثراء نقاشات الفعل الإنساني.

ظلّت مسوّغات التدخل المشروع في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة مقيّدة بعقيدة «المجتمع الدولي»؛ مع ذلك اجتمعت البراهين في فترة ما بعد الحرب الباردة لتؤكد صحة الآراء التي تعتقد بأن «الاعتبارات الإنسانية» قد تفوّقت في ظروف معينة، غير أن الأسس المعيارية المبرّرة لـ «التدخل الإنساني» عادت مرة أخرى لتكون أكثر تقييدا في مرحلة «ما بعد الأزمة الليبية»، وبشكل أدق في حالة «الأزمة السورية»، بناء عليه يعالج هذا البحث الإشكالية التالية: **هل تخضع القاعدة الناشئة «تسويغ التدخل المسلح باسم الدفاع عن حقوق الإنسان» إلى حسابات سياسية تمليها تعقيدات الجغرافيا،**

الحِقب الزمانية والقناعات الأيديولوجية، أم أن «قاسم الإنسانية المشترك» يستدعي بشكل دائم أطرا اجتهادية وإجرائية تتجاوز تسوية سان فرانسيسكو لسنة 1945؟

إن الإجابة عن هذه الإشكالية مشروطة بتقديم تفسيرات مقنعة للأسئلة الفرعية التالية:

هل الدفاع عن حقوق الإنسان من منطلق القوة مدعاةٌ للاعتقاد بـانبعاث «معيار حضاري» جديد في العلاقات الدولية تدعمه التباينات الجغرافية الواضحة؟

ما هي دلالات وجود الاصطفائية في « التدخلات الإنسانية»؟ وكيف أصاب ذلك « نظريات العلاقات الدولية» بـ « صدمة ثقافية»؟

يقوم هذا البحث على فرضيتين رئيسيتين يتطلب صلب الموضوع التأكد من صحّتهما:

- إنّ النزعة التضامنية في منظومة الأخلاق الدولية ملزمة بتحمل مسؤولية «صون حقوق الإنسان»، غير أنها ليست على استعداد للتضحية بقيم استقرار وديمومة القوى الكبرى مقابل إحقاق الحماية والعدالة الدولية.
- إن التّسويغ لتوسيع الأسس المُجيزة للتدخل الإنساني يُجابه على الدوام بقيدِ «عالمٍ تعددي».

أمّا عن البناء المنهجي للبحث، فمن المقولات الشائعة في أمريكا الشمالية (موطن نشأة تخصص العلاقات الدولية) أن المداخلة الأسوأ صيتا في تاريخ «المنهجية» هي مساهمة هيدلي بول Hedley Bull سنة 1996 الموسومة بـ «الحجة لمصلحة مقاربة كلاسيكية» The case for a classicalapproach، كانت هذه الحجة معارضة للتطبيق الصارم للأساليب العلمية والتي استشعر هيدلي بأنها ليست ذات

فائدة علمية، في المقابل اقترح بول: **«المقاربة الكلاسيكية»** Classicalapproach أو **«الأسلوب التأويلي في التحقيق العلمي»** The interpretive mode of inquiry: الذي يستنبط من الفلسفة، التاريخ والقانون؛ ويجعل من «المنظومة السياسية العولمية» The global political system (الدول، المؤسسات، المنظمات غير الحكومية، الجماعات عبر أو دون القومية والأفراد) وليس «العلاقات بين الدول» موضوعا للعلاقات الدولية، بناءً على ذلك لا يمكن لتخصص العلاقات الدولية أن يكون في معزل عن أهمية الفهم التاريخي، «القيم» و المشروع المعياري.

يستند هذا البحث إلى حقيقة وجود قصورٍ وعواملِ أدلجةٍ في نظريات العلاقات الدولية (الأمريكية الشمالية) ظهرت بشكل بارز بعد نهاية الحرب الباردة، ويقرّ في ذات الوقت بأن «المنهجية التأويلية» أصبحت تلقى قبولا أوسع من ذي قبل، خصوصا بعد أن قام بول بتهذيب جوانبٍ منها كانت مثارا للجدل؛ لذلك لا خلاف في الأهمية البالغة للجوانب التاريخية والفلسفية لإدراك دبلوماسية حقوق الإنسان ومنطقية أساس تعزيز هذه الحقوق خارج الحدود وبوسائل تكون قسرية أحيانا.

مدخل التحليل الثقافي المقارن: ساعد انبثاق سوسيولوجيا تاريخية، في سبعينات القرن العشرين، على مراجعة الرؤى المركزية لبناء الدولة؛ فقد أكّد كل من إيمانويل والرشتاين ImmanuelWallerstein، تيداسكوكبول ThedaSkocpol و رينهارد بنديكسReinhard Bendix ومؤخرا برتراند بادي Bertrand Badie على عدم اختزال تاريخ المجتمعات «غير الغربية» Non–western في مقولات «الحداثة السياسية»، ذلك لأن المفاهيم التي صِيغت لتفسير السلوك السياسي بالغرب قد تأخذ دلالات أخرى في فضاءات مختلفة، فمفهوم « البيروقراطية»، على سبيل المثال، يبدو ملائما للعقلانية أو الشرعية بالنسبة للأوروبي، غير أنه يقترن لدى الصيني بالقوة، إضافة إلى أن بناء الدولة في الغرب قد خضع لخصوصيات تاريخية وثقافية لا يمكن أن

تنطبق على خصوصيات العالم الإسلامي، الصين أو المجتمعات الإفريقية؛ وبالمثل فإن «التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية» قد يختزل «معيارا حضاريا» مستجدًّا في علاقات الغرب بالآخر المختلف؛ معيارٌ يعمل على إحياء الروح الكولونيالية الاستعلائية مثلما يُبدع أصنافا شتى من«الإذلال» The humiliation أَلِفتها العلاقات الدولية.

المدخل الجنيالوجي The genealogicalapproach: تتطلب الجنيالوجيا Genealogy الكثير من الأناة والتوثيق، ذلك أن مآثرها تستدعي عناءً معرفيا يهتم بالحقائق الصغيرة التي تُبنى بمنهج صارم؛ عندما استخدم نيتشه Friedrich Nietzsche «جنيالوجيا الأخلاق» Zur genealogie der moral سنة 1887 لم يقصد بها «علم النسابة» أو «تقصي الأصل» كما عرّفتها بعض الأدبيات المنضوية تحت شعار البحث الجنيالوجي، بل وظّفها من زاوية إسقاط ومعارضة البحث التاريخي الميتافيزيقي المُشْبع بالدلالات المثالية والغائية؛ بمعنى آخر أن هذا البحث يجسد فرصةً لإحياء الحوار النيتشوي- الكانطي حول «تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق» أو حدود ترجمة التدخل الإنساني كفعل أخلاقي مطلق.

مدخل تأريخ المعرفة Historiography of Knowledge: ممارسة العلاقات الدولية مرهونة بالنظرية المستخدمة، فلا مجال للتطلع إلى واقع «نقي» إذا تم حذف أو إقصاء النظرية؛ وسيكون وَهمًا إذا جرى مناقشة مسألة «التدخل الإنساني» كما لو كان يحددها إما « الممارسة» وإما «الحوار»؛ غير أنه مما أصبح متداولا « أن النظرية دوما لشخص ما ولهدف معين»؛ وبرأي فيلسوف علم العلاقات الدولية أوليه ويفر Olewaever فإن «المنظور الغربي، ولاسيما الأمريكي، غير مُجدٍ لقضايا العالم الثالث»، لذلك يسائل هذا المدخل ماضي ومستقبل التدخل الإنساني على ضوء هيمنة منظورات فكرية معينة، وفي ظل بوادر بروز بدائل مزاحمة ومنافسة.

الفصل الأول
النّطاق المفاهيمي والفلسفي
للتدخّل الإنساني

تُسجّل الأخلاقيات Ethics اليوم عودة إلى مسرح الفكر، أين ترتسم معالم حكمة عملية تسعى لأخذ العِبر من الأحداث المأساوية وتبحث بشكل مستمر عن سبل تنشئة إنسان عصري متحرر من الأيديولوجيات، يأخذ على عاتقه مستقبل الإنسانية.[1]

تشكّل الأخلاقيات جزء حيويا من جسم المعرفة، ولعلها أكثر الطرق منطقا واستدامة في سبيل الإجابة عن السؤال الفلسفي الكلاسيكي «كيف يجب أن نعيش؟» How shouldwe live؛ ذلك هو السؤال الذي طرحه سقراط في كتاب تلميذه أفلاطون «الجمهورية» The republic، وهو ذاته الذي حاول فلاسفة الصين القدامى الإجابة عليه (كونفوشيوس Confucius، منسيوس Mencius، مو تزو Mo Tzu ، شن تزو ShenTzu).[2]

طيلة القرن الماضي ظلّت الحرب معضلة أخلاقية تحمل جملة من الحقائق والارتدادات السلبية، ومع نهاية فترة الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي-الغربي زالت حالة اليقين الإستراتيجي وأصبحت الحروب تُشن نتيجة «الاختيار» أكثر منها للدفاع عن الأراضي، ومن ثَمّ باتت هناك حاجة ملحة، أكثر من أي وقت مضى، لاستحضار وضوحٍ أخلاقي في ما يتعلق بتوقيت ومكان الحرب، كيفية مباشرتها وكذا إنهائها؛ وعلى الرغم من أن هناك حججا قوية تدعم مقولة الانفصال بين الحرب والأخلاقيات كتلك التي ذهب

[1]- جاكلين روس: **" مغامرة الفكر الأوروبي: قصة الأفكار الغربية".** ترجمة: أمل ديبو، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2011، ص 408.

[2]- C.A. J Coady: **«The ethics of armedhumanitarian intervention». Washington** : United States institute of peace, 1 st published, July 2002, p 13.

إليها ثيودور درابر*Theodore Draper، إلا أن هذا لا يعني استثناءات عويصة ظلت مصدر قلق لُمستلهمي الفكر النخبوي، إذ يوضّح آدم روبرتس Adam Roberts «بأن جميع حوادث إبادة الجنس والتطهير العرقي جرت في القرن العشرين في أثناء حروب كبرى أو بعدها مباشرة، فأشكال الفوضى والأحقاد التي تنفّلت من عقالها زمن الحرب والسرية التي لازمت ظروفها، استطاعت أن توفر الشروط الضرورية اللازمة لمثل تلك القسوة والوحشية الجماعيتين»،[1] لذلك فإن الجدل حول التدخل الإنساني لا يكتسب أهميته من تلك المناظرة بين أولئك المهتمين بحقوق الإنسان من جهة وغيرهم الذين يُتهمون باللامبالاة وعدم الإنسانية من جهة ثانية؛ صحيح أن الحيلولة دون تفاقم ازدراء البشر مسألة ذات شأن إلا أن قيمتها تتضاءل أمام الجدل الرئيسي المتمركز حول القيم الأساسية للمجتمع الدولي، خصوصا أن فعل التدخل الإنساني دائما ما يشكل صداما صارخا بين النظام والعدالة Clash betweenorder and justice، فأي محاولة فردية لتعزيز العدالة تكون لها عواقب على النظام الدولي، في حين أن درجة اللا عدالة يجسدها جسم النظام القائم.[2]

إن الإمساك بخيوط هذه المعضلة الشائكة يستدعي سبر مختلف الخلفيات الثقافية والفلسفية والحضارية التي ساهمت في صياغة مفهوم التدخل الإنساني على نحو ساهم في تشكيل فريقين متضاربين، فأي الطرفين سيفرض منطقه حين تتصادم معايير سيادة الدولة التعددية مع حقوق الإنسان التضامنية؟

---

*- ثيودور درابر (1912 - 2006) مؤرخ وناقد اجتماعي، والممثل الأخير لجيل المثقفين الذي حاضر دون انتماء أكاديمي أو تفويض رسمي، من مقولاته المعارضة للأخلاق أثناء النقاش حول الأسلحة النووية " إذا كان من اللازم عض ألسنتنا قبل النطق بكلمة واحدة في هذه المناقشة، فإن تلك الكلمة هي ' الأخلاق' ". انظر :ديفيد فيشر:**" الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟".** ترجمة: عماد عواد، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014، ص 29.

[1]- Adam Roberts: **«NATO's humanitarianwar over Kosovo».**Survival : Global politics and strategy. Vol 41, No 3, Autumn 1999, p 114.

[2]- Wheeler. N.J : **«Savingstrangers : Humanitarian intervention in international society »**. Oxford : Oxford universitypress, 2000, p28.

مع بلوغ القرن العشرين خواتيمه تفجّرت الطاقة التقدمية للعلوم الطبيعية وفاقت كل المعدلات المألوفة، ورغم صعوبة وضع تعريف شامل للفيزياء والكيمياء، فإنه من غير المرجّح أن تبرز الاتهامات المباشرة بالإخفاق في فهم المشكلة أو الافتقار للموضوعية العلمية أو طرح فرضيات غير مبررة، وهو الأمر غير الوارد مع باحث علم السياسة، ويتّصل مكمن هذه المعضلة بشكل رئيسي بما إذا كان الباحث يتعاطى مع السياسة باعتبارها نشاطا بشريا أو علما أكاديميا؛ مبدئيا؛ قد يُروج لـ: أن البحث عن حقيقة ممارسة البشر للسلطة قد يكون منفصلا عن السلوك الفعلي الهادف لممارستها، ولكن عمليا، كانت الأفكار السياسية من أهم الأسلحة في ترسانة رجل السياسة؛[1] ما يستوجب فحص «البعد الغائي» dimension The teleological لمفهوم «التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية»، ليس فقط بسبب «أزمة المفهوم» الشائعة في العلوم السياسية، أو بسبب «علاقة السلطة بالمعرفة» المهددة لروح التجديد والإبداع الابتكارية في العلم، بل أيضا لأن أي محاولة لتجاهل ذلك ستجعل من أي «أيديولوجية» سياسية مثيرة للجدل حقيقة سياسية لا جدال

المطلب الأول: مقاربة معرفية حول التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية

يثير «التدخل» في السياسة العالمية أسئلة بالغة التعقيد على الصعيد الأخلاقي، ويُرجع مارتن وايتMartin Wight، في أواخر سبعينات القرن الماضي، ذلك إلى تباين التفسيرات لهذه الظاهرة تماما كما تتباين العقائد السياسية، فهو مبرر (حسب كل عقيدة) في ظروف معينة فقط، وغير مبرر إن لم تتوافر مثل تلك الظروف؛[2] وبتسليط الضوء على التدخلات الإنسانية المتنامية

[1]- ستيفن دي تانسي: **" علم السياسية: الأسس"**. ترجمة: رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2012، ص، ص 33، 34.

[2]- Martin Wight and others: **«Power politics»**. London : Leicester universitypress, 1995, p191.

في فترة ما بعد الحرب الباردة سيتضح أن مسائل إعلاء شأن حقوق الإنسان ومعاقبة منتهكيها وحظر بيع الأسلحة إلى المناطق المضطربة لا زالت موضع جدل ونقاش كبيرين سواء في دوائر المعرفة أو دوائر الحكومات، فقد صرح وزير الخارجية البريطاني روبن كوك Robin Cook سنة 1997 «أن بريطانيا ستبادر إلى بلورة وصياغة سياسة خارجية ذات بعد أخلاقي، وبما أن حقوق الإنسان أضحت هاجسا مركزيا للسياسة الخارجية البريطانية ستتم إعادة النظر في مبيعات الأسلحة لضمان عدم تمكين أي حكومات أجنبية من استعمالها على نحو يخنق حريات مواطنيها»، وفي خطابه عن حالة الاتحاد سنة 1994 تحدث الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون Bill Clinton على إعلاء الديمقراطية كشأن حاسم وهادف للسياسة الخارجية الأمريكية، وفي وقت أقر فيه الاتحاد الأوروبي شرعةً حقوقية في سياق علاقاته مع بلدان العالم الثالث، بادرت أغلب الدول إلى الموافقة على تأسيس محكمة دولية للجرائم سنة 1997، تكون مخولة بمتابعة مقترفي جرائم الحرب والإبادة ضد الإنسانية،[1] وبعيدا عن أي تماهي مع الفلسفة المجردة تبقى دراسة الأخلاق الدولية، بتعبير ستانلي هوفمان Stanley Hoffman، من اختصاص باحث العلاقات الدولية وليس فيلسوف الأخلاق.[2]

الفرع الأول: مفهوم التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية

أسهم مفكرو عصر النهضة الإيطالية في القرن الخامس عشر بتطوير المذهب الإنساني أو ما اصطلح عليه شيشرون Cicero تسمية StudiaHumanitatis، ففي عام 1458 تنامى شعور من الغضب على آل

[1]- Karen E. Smith and Margot Light: **«Ethics and foreignpolicy».** U. K : Cambridge universitypress, 2001, p.p 7, 8.

[2]- روبرت جاكسون: **" ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول".** ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: العبيكان، ط1، 2003، ص 455.

ميديتشي Medici family* خاصة عندما قام كوزيمو Cosimo de'medici** بأول تحرك حاسم نحو فرض نظام استبدادي، ذلك ما حذا بمجموعة من الكتاب على الرد بإحياء أيديولوجيا المذهب الإنساني المدني، ومن أوائل هؤلاء فرانسيسكو باتريزي Francesco Patrizi (1413 ـ 1492) عبر بحثه «تأسيس جمهورية» The institution of a republic، وإلى جانب الإنسانيين كان للحركة الفكرية السكولاستيكية Scolastique دورا محوريا في إعادة بعث المفهوم الأرسطي للأخلاق النيقوماخية Nicomacheanethics (نسبة لـ أرسطو Aristote).[1]

جوبهت محاولات إعادة إحياء مفاهيم الفضيلة والسعادة بانتقادات حادة من طرف ناصحي الأمراء أصحاب الفكر الغائي Teleologicalthinking وفي مقدمتهم نيقولومكيافيللي NiccoloMachiavelli الذي عكف على إرشاد الساسة إلى أفضل طرق النجاح والنجاة في عالم مضطرب وخطر، عالم أناس بعيدين فيه عن الكمال فكريا وساقطين أخلاقيا، فالسلوك الغائي متوقع بشدة في أي نوع من النشاط الإنساني لا سيما الدولي منه،[2] والتدخل العسكري المتذرع بدوافع أخلاقية وإنسانية في العصر الحديث أحسن مثال يسوّق التجاذبات الفكرية القديمة بين منهاجي الغائية – اللا غائية.

---

*- من العائلات الشهيرة الحاكمة في فلورنسا Florence بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، وقد قام نيكولوميكيافيلي بإهداء كتابه "الأمير" إلى أحد أفراد العائلة وهو " لورينزو دي ميديتشي" المعروف بـ " لورينزو الباهر أو الماجد"، وتُعرف هذه العائلة عند الفرنسيين بـ "ميديسيس" Maison de Médicis وذلك لأنها أنجبت اثنتين من أشهر ملكات فرنسا، هما: كاترين وماري دي ميديسيس، انظر في ذلك: لويس عوض: **" ثورة الفكر في عصر النهضة الأوروبية"**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1987، ص 106.

** - كوزيمو دو ميديتشي (1389 - 1469) أول حكام فلورنسا من سلالة دي ميديتشي، تمتع بمواهب تجارية ومصرفية وفّرت السيولة المالية للأسرة وجعلتها الأغنى في أوروبا، انظر: لويس عوض: **" ثورة الفكر في عصر النهضة الأوروبية"**. مرجع سابق، ص 115.

[1]- كوينتنسكنر: **" أسس الفكر السياسي الحديث: عصر النهضة"**. ج1، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2012، ص، ص 35، 247، 288.

[2]- روبرت جاكسون: **" ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول".** مرجع سابق، ص 83.

يمكن التمييز بين اتجاهين تقليديين في تعريف التدخل العسكري لاعتبارت إنسانية:[1]

الأول: يربط مفهوم التدخل الإنساني بحالات الدفاع الشرعي عن النفس، وذلك لحماية رعايا الدولة المتدخِلة بحكم رابطة الجنسية.

الثاني: يستدعي استخدام القوة المسلحة لوقف حالات الانتهاك المنظم والإبادات الجماعية بحق الإنسان.

ارتبط التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى، بمبدأ حماية الأقليات، وتم تصوير هذا التدخل حينها كبديل يتم اللجوء إليه في حالة إخفاق الأساليب الأخرى المتعارف عليها، ومن بينها: قاعدة الحد الأدنى في معاملة الأجانب Minimum treatment of aliens ونظام الامتيازات الأجنبية ومبدأ الحماية الدبلوماسية، فلوقت قريب كان استعمال التدخل بالقوة المسلحة أو باقي الإجراءات القسرية يستهدف بشكل حصري توفير الحماية لرعايا الدول المتدخِلة دون غيرها،[2] إلا أن رؤى التيار الأول لم تتسع في الممارسة لكثير من الإجماع والتوافق، فقد أكدت محكمة العدل الدولية في قضيتي PanevezysSaldutiskis و*Barcelona Traction أن قواعد القانون الدولي تسمح للدولة بحماية رعاياها وفق ما تقتضيه الدبلوماسية (وفقط)، وبالتالي لا يعدو اللجوء للتدخل الإنساني إلا أن يكون حالة غير مشروعة لاستخدام القوة، وهو ما فسح المجال واسعا لتداول رؤى وتوجهات الاتجاه الثاني الذي

[1]- محمد يعقوب عبد الرحمن: **" التدخل الإنساني في العلاقات الدولية".**أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004، ص 22.

[2]- أحمد الرشيدي: **" المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي".** في: الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية. تحرير: جميل مطر وعلي الدين هلال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، سبتمبر 1996، ص 242.

*- صدر قرار المحكمة بشأن قضية السكك الحديدية بانيفيزيسسالدوتيسكيس في 28 فيفري 1939، أما بخصوص شركة برشلونة للجر والإنارة فقد صدر في فيفري 1970، وفي كلتا القضيتين أكدت المحكمة على أن جنسية المتضرر هي الشرط الأول لقيام "الحماية الدبلوماسية".

تماشت أطروحاته مع ما تم إقراره من اتفاقيات ومواثيق عالمية وإقليمية رفعت من مسألة حقوق الإنسان إلى مصاف المتغيرات الحاكمة للتنظيم الدولي (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، اتفاقيات جنيف الأربعة 1949، العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950).

يعرف توني كوادي C. A.J (Tony) Coady التدخل باعتباره عملا مقصودا من دولة واحدة أو مجموعة دول أو وكالة دولية يستهدف ممارسة سلطة تتجاوز ما يكون في العادة «سياسات داخلية» لدولة أو مجموعة دول أخرى.[1]

التدخل الإنساني حسب ويل فيروي Wil Verwey هو التهديد أو استخدام القوة من جانب دولة واحدة أو مجموعة دول لغرض وحيد يتمثل في منع المذابح ووضع حد للانتهاكات الخطيرة التي تمس حقوق الإنسان، خاصة تلك التي توسم على أنهاأساسية، ولا سيما الحق في حياة الأشخاص بغض النظر عن جنسياتهم، وهذه الحماية تفرض نفسها بصفة تلقائية دون إذن الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة، ولا إذن من الحكومة الشرعية في الدولة المستهدفة.[2]

يرى هولزغريفه J.L Holzgrefe أن التدخل الإنساني هو التهديد أو استخدام القوة من دولة أو مجموعة دول بهدف منع أو إنهاء الانتهاك الواسع والخطير لحقوق الإنسان الأساسية، دون أن يُشترط في ذلك موافقة الدولة التي يشهد إقليمها مثل هذه الممارسات، ويضيف هولزغريفه أنه تَعمد في تعريفه

[1]- C.A. J Coady: **«The ethics of armedhumanitarian intervention». Washington** : Op. Cit, p 10.

[2]- John M. Kabia: **«Humanitarian intervention and conflictresolution in West Africa: From ECOMOG to ECOMIL».**U.k : AshgatePublishinglimited, 2009, p10.

إقصاء نمطين تقليديين كان يُستند لهما على المدى الطويل في إيضاح مفهوم التدخل الإنساني:

الأول: التدخلات غير القسرية كالتهديد أو استخدام العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية؛ الثاني: التدخلات الإكراهية التي تقتصر على حماية أو إنقاذ رعايا الدولة أو الدول المتدخِلة؛ وهذا لا يعني، حسب هولزغريفه، أن شرعية وأخلاقية النوعين السابقين غير مهمة وغير ضرورية، وإنما لأن استخدام الدول للقوة لحماية حقوق الإنسان أضحت هي المسألة الأكثر إلحاحا.[1]

في سياق متصل يعرف ويلسون روبيرتس Guy Wilson Roberts التدخل الإنساني على أنه عملية تدخل مسلح في دولة أخرى دون موافقة تلك الدولة، وهذا للتصدي لتهديد وقوع كارثة إنسانية، سيما إذا كان هناك انتهاك واسع أو ضيق لحقوق الإنسان الأساسية،[2] أما ميرفين فروست Mervyn Frost فيتجه إلى تسويق مسوّغ مغاير لطرح سابقيه فيما يتعلق بتعريف التدخل الإنساني، حيث يتعين على الدولة أن توفر هوامش الحرية والحركة للمجتمع المدني، وإن مراعاة مبدأ عدم التدخل مشروط ببقاء الدولة ملتزمة بإبداء الاحترام الواجب لمبدأ عدم التدخل في تعاملها مع المجتمع المدني، فإذا لم تُبد الدولة احتراما لهذا المبدأ يصبح حينها معيار عدم التدخل الدولي عاجزا عن الصمود،[3] في حين لم يتوقف سابان كارداس SabanKardas في تعريفه للتدخل الإنساني على عدم

[1]- J.L. Holzgrefe«**The humanitarian intervention debate**». In : J.L. Holzgrefe and Robert O. Keohane : Humanitarian intervention : ethical, legal, and politicaldilemmas. U.K : Cambridge universitypress. 1 st published, 2003, p 18.

[2]- Guy Wilson Roberts: **«Humanitarian intervention: definitions and criteria».** Wellington : Centre for strategicstudies. Strategic briefing papers, Volume 3, part 1, June 2000, p1.

[3]- Karen E. Smith and Margot Light: **«Ethics and foreignpolicy».** Op. Cit, p 16.

موافقة الدولة محل التدخل مثل سابقيه، بل يضيف أن غياب تفويض من مجلس الأمن لا يشكل عائقا أمام إتمام إجراءات التدخل.[1]

يدفع هذا الجيل الجديد من التعريفات المتداولة لمفهوم «التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية» إلى فتح نافذة من القلق الفكري، فالإحاطة بالإشكاليات الحقيقية لكلفة التدخل المتمثلة فيما ينجرّ عنه من معضلات أخلاقية لا زالت عارية، أو على الأقل لم ترق بعد لتكون معبّرة عن الحقائق، كما أن محاولات التعريف هذه لا تخلو من خلفيات أيديولوجية من جهة، تتداخل فيها علاقة السلطة بإنتاج المعرفة من جهة ثانية، إضافة إلى أنها تشكّل امتدادا لتصور مركزي للتدخل من جهة ثالثة.

يَعتبر فيلسوف العلم كارل بوبر Karl Popper أن التفكير الأيديولوجي يقع على النقيض مع التفكير العلمي لأنه ينتج نظاما فكريا شاملا ومغلقا، ويبدو دوما عاجزا عن طرح فرضيات قابلة للتفنيد، بل هو نظام لا يمكن دحضه فعليا إذ هناك شرح داخل الأيديولوجيا ذاتها لأي انحرافات ظاهرة عن تنبؤاتها، فالثورة قد تكون أمرا وشيك الحدوث عند الماركسيين، ولكن إن فشلت توقعاتهم فسيرجعون السبب إلى تعرضها للخيانة أو أن الرأسمالية وجدت منافذا جديدة لفوائضها،[2] وبالمثل فإن واضعي الجيل الحديث من مفاهيم التدخل الإنساني لا يحملون منطقا تبريريا جادا لأسباب الارتدادات السلبية للتدخلات العسكرية في البوسنة (مجزرة سربرينيتشا)* وليبيا (تمدد

---

[1]- SabanKardas: «Humanitarian **intervention: aconceptualanalysis».** Turkey : Alternatives : Turkish journal of international relations. Volume 2, number 2 and 3, fall and winter 2003, p 1.

[2]- ستيفن دي تانسي: **" علم السياسية: الأسس".**مرجع سابق، ص، ص 131، 132.

* - في شهر جويلية من عام 1995 تجمع نحو عشرة آلاف من البوسنة المسلمين الذين يقيمون فيما أطلق عليه مجلس الأمن تسمية " الملجأ الآمن" Safehaven في سربرينيتشا، حيث تم أخذهم إلى الخارج وقُتلوا بصفة منتظمة في أيام قليلة بواسطة جيش البوسنة الصربي. انظر: فرانسيس بويل: **" تدمير النظام العالمي: الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد 11 سبتمبر"** . ترجمة: سمير كريم، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2004، ص، ص 206، 207.

العنف والخسائر البشرية)**بالمقابل من ذلك يسترسلون في استصغار النتائج بلغة تطمينية، ولعل الدراسة الموسومة بـ «القِصر: حياة غير سعيدة للحرب الإنسانية»[1]لـ تشارلز كروثامر Charles krauthammer توحي بعواقب التدخل الإنساني غير المدروسة، وإن كان المضمون لا يتفق مع ذلك ضرورة.

كثيرا ما يكون عمل الأكاديميين موجها لمساعدة صناع السياسات، وفي ذلك يرى ماثيو جايكوبز Matthew F. Jacobs أن الشخص الأكاديمي المثقف غالبا ما يرى نفسه مسؤولا عن اكتساب وإكساب القطاع العريض من المجتمع ما يسمى بـ «المعرفة من أجل القوة الكوكبية»،[2] وإن كان إخضاع المعرفة للسلطة في الاتحاد الأوروبي ،مثلا، كان بدافع منافسة المزايا الجوهرية التي توفرها مراكز البحث التابعة للشركات الخاصة*، فإن الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية يختلف جذريا، إذ أنه يرتبط في المقام الأول بفكرة واقع ومستقبل «الإمبراطورية الأمريكية» كتجربة مميزة في الحاضر و عبر التاريخ في الدفاع عن الفضائل الجمهورية والحرية والتقدم المنهجي، و امتدادا لذلك فإن كل الصيغ التقليدية لتفسير الأمن والتي انحصرت في وقت مضى في إيجاد مخارج مناسبة لمجابهة تهديدات المد الشيوعي للقيم الليبرالية (مما ساهم في إقصاء شرائح واسعة من الإنسانية)،[3] قد تم إعادة بلورتها (على الأقل وفق ما

**- انظر في ذلك مثلا:

Alan J. Kuperman : « **Obama'sLibyadebacle : How a well-meaning intervention ended in failure** ». Foreignaffairs. March/ April 2015.

[1]- Charles Krauthammer: «**The short, unhappy life of humanitarianwar».**The national interest. No 57, fall 1999, p, p 5,8.

[2]- ماثيو أف جايكوبز: **" المعرفة في خدمة الهيمنة"**. ترجمة: فاطمة نصر، مصر: سطور الجديدة، ط1، 2011، ص 17.

*- لمزيد من المعلومات حول علاقة السلطة بالمعرفة في الاتحاد الأوروبي، راجع: فيتوريوأولجياتي: **" نحو إعادة تشكيل الجماعات المعرفية في أوروبا"**. في: دول وعولمة: إستراتيجيات وأدوار، إشراف: لورينا باريني، ترجمة: نانيس حسن عبد الوهاب. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2007، ص. ص 203، 232.

[3]- عادل زقاغ: **" إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث"**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية. باتنة: قسم العلوم السياسية، 2004، ص 61.

يُستشف من الجيل الجديد في تعريف التدخلات الإنسانية) على نحو يكفل استمرارية هذه القيم أو يزيد من قوة صلابتها.

لا خلاف في أن الدولة أُقحمت اليوم في شبكة عالمية معقدة من العلاقات الاقتصادية-الاجتماعية العابرة للحدود القومية، بما يثير جملة من التساؤلات العريضة حول مدى الاستقلال الذاتي للدولة، إلا أن تصور جملة التعاملات الاقتصادية-الاجتماعية كشكل من أشكال التدخل سيكون، حسب ما يرى روبرت جاكسون Robert Jackson باعثا على التشويش والانخداع، لذلك، وكفرضية مبدئية، لا يمكن فهم التدخل فهما متماسكا إلا باعتباره تدخلا قسريا أو عنيفا في الاستقلال الحقوقي للدول، ذلك هو التعريف الكلاسيكي الذي استوعبه هيدلي بول Hedley Bull وجون فنسنت Jhon VincentRaymond قبل عقود قليلة: «إنه قيام دولة ذات سيادة، مجموعة دول سيادية أو منظمة دولية بتدخل، ينطوي على التهديد بالقوة أو استخدامها أو أية وسيلة إكراه أخرى، في الشؤون الداخلية لإحدى الدول المستقلة 'رغمًا' عن إرادة ورغبة حكومة هذه الدولة».[1]

إن وجود دول سيادية مستقلة دستوريا ذات علاقات خارجية يمكن وسمها بـ «مجتمع دولي»، فتح الطريق واسعا لبروز إشكال معياري يتصل بكافة أنواع التدخل، بما فيها ذلك الذي يكون من منطلقات إنسانية، وإذا كانت الضرورة الزمنية تقتضي أن تُعطى الأولوية لحقوق الإنسان في أي حالة طارئة، فلا بد، تبعا لذلك، من أسباب وجيهة (وأحيانا قاهرة) تجيز التدخل في

[1]- روبرت جاكسون: **" ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول"**. مرجع سابق، ص. ص 454، 456، 457.

الحقوق السيادية للدولة ومواطنيها؛ ذلك ما أسماه أندرو لينكلاتر Andrew Linklater بـ «عبء البرهان» Burden of proof.[1]

الفرع الثاني: عبء البرهان

للدولة السيادية حق في إبداء المجتمع الدولي احتراما لإرادتها، ويستتبع ذلك واجب مراعاة هذا الحق من سائر الدول ما لم تكن هناك أسباب وجيهة تدعو للشذوذ عن القاعدة، فعدم التدخل هو المبدأ وعمليات التدخل هي التي تحتاج إلى تبرير، وبالتالي فالتدخل عمل استثنائي يحتاج إلى توافر أسباب وجيهة قادرة على تسويغ مثل هذا العمل، ويمكن تلخيص المسوغات الراهنة لتجاوز القاعدة الأساس في ثلاث نقاط رئيسية: (أ)ـ حماية السلم والأمن الدوليين أو الأمن القومي (ب) ـ يتم التدخل بطلب من الحكومة الشرعية للدولة الهدف بغية مساعدتها أو تمكينها من الدفاع عن نفسها ضد عصيان مسلح (ج) ـ التدخل لحماية شرائح واسعة من سكان البلد الهدف من مظالم خطيرة صادرة عن الحكومة نفسها أو عن متمردين معادين للحكومة (النزعة الإنسانية).[2]

لعل أكثر أشكال التدخل إثارة للجدل في السنوات الأخيرة ذلك المتعلق بإمكانية تدخل دولة بشكل مشروع في شؤون دولة أخرى (حتى إن تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية) من أجل حماية أرواح المواطنين دون اشتراط الحصول على موافقة تلك الدولة، ويمكن تحويل هذا الطرح إلى التساؤل التالي: هل هناك حق للتدخل الإنساني حتى وإن كان ذلك من دون التراضي المتبادل مع الطرف الآخر؟[3]

---

[1] - Andrew Linklater: «**The transformation of politicalcommunity: Ethicalfoundations of the post-Westphalianera». U**.S.A : University of South Carolina Press, 1999, p156.

[2]- روبرت جاكسون: **" ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول".** مرجع سابق، ص. ص 458، 459.

[3]- ديفيد فيشر: **" الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟".**مرجع سابق، ص 322.

لا يولي ستانلي هوفمان أهمية كبيرة لتوفر عنصر الموافقة من عدمه في حالات التدخل الإنساني، سواء كانت هذه الموافقة صادرة عن الدولة المستهدفة أو عن المجتمع الدولي ممثلا على الأخص في مجلس الأمن، وذلك لأن الموافقة ليست دائما طوعية أو حقيقية، فقد تتحول الموافقة المبدئية إلى استياء وعداء في وقت لاحق، كما أنها لا ترقى لأن تكون معيارا يفصل الجوانب السياسية عن الأخلاقية،[1] فعندما تدخلت الهند في باكستان الشرقية (بنغلاديش حاليا) سنة 1971 لمنع التجاوزات المرتكبة في حق الشعب البنغالي من قبل جيش باكستان الغربية، سعت الحكومة الهندية في البداية إلى تبرير عملها على أسس إنسانية، بيد أن تبريرها لم يلق موافقة وقبول وتعاطف مجلس الأمن، وسرعان ما سارعت إلى تغيير موقفها بشكل مطاطي مبررة عملها بالدفاع عن النفس، في إشارة إلى صد هجوم الأعداد الضخمة من اللاجئين الفارين إلى الهند من باكستان الشرقية.[2]

تبقى الموافقة هي القاعدة الوقائية للدول الضعيفة المتحررة من قبضة الاستعمار، ويظل التدخل الإنساني قاعدة خلافية إلى أقصى حد بين الحكومات التي توصف على أنها لا ديمقراطية تسلطية إلا أنها غيورة على سيادتها وميالة في العادة إلى إعلان الأولوية المطلقة لحق الموافقة، وبين أولئك الرافضين لفكرة أن حدود الدول بمثابة حواجز لا يمكن تخطيها في حين يتم غض الطرف عن ممارسات التعذيب وعمليات الإبادة الواسعة التي تجري داخلها، فالمغالاة في إبداء الاحترام للاختصاص الداخلي للدولة ليس ضمانا

[1] -Stanley Hoffman: **«World disorders: troubledpeace in the post – cold warera». U**.S.A : Rowman and Littlefieldpublishers, 1998. P 153.

[2]- ديفيد فيشر: **" الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟"**. مرجع سابق، ص 326.

مؤكدا على أن العالم سيتجنب رواندا جديدة*، ذلك فحوى ما عناه توني بلير Tony Blair بـ «عقيدة المجتمع الدولي» Doctrine of the international community أثناء خطاب له أمام النادي الاقتصادي في شيكاغو.[1]

في سنة 2000 دعا سياسيون كنديون (دون هيبرت Don Hubert وهايدي هولان Heidi Hulan وجيل سينكلار Jill Sinclair) إلى تأسيس «لجنة دولية للتدخل الإنساني» International commission on humanitarian intervention واعترف وزير الخارجية الكندي للويدأكسوورثي Lloyd Axworthy أن أي لجنة من هذا القبيل حتى تكون ذات فعالية فإنها تحتاج إلى رعاية صارمة، وفي مؤتمر الألفية الذي عُقد في سبتمبر من سنة 2000 أعلن رئيس الوزراء الكندي جون كريتيان Jhon Chrétien عن إنشاء لجنة دولية معنية بالتدخل والسيادة International commission on intervention and state sovereignty (ICISS) من أولوياتها دعم نقاش عالمي شامل حول العلاقة بين التدخل وسيادة الدول، يقوم على أساس التوفيق بين واجب المجتمع الدولي الذي تدعوه الضرورة للتدخل بحال حدوث انتهاكات واسعة للقواعد الإنسانية وبين الحاجة لاحترام سيادة الدول، وقد تم تعديل اسم اللجنة الذي اقترحه أكسوورثي تفاديا لاختلاق حساسيات سياسية تتعلق بالمصطلحات اللغوية أساسا،[2] وفي ديسمبر 2001 انتهت اللجنة من عمل تقرير عُنون فصله الثامن بـ «مسؤولية الحماية:

*- في عام 1994 قُتل ما يزيد على ثمانمائة ألف (800,000) رواندي من التوتسي والمعتدلين الهوتو بأدوات بدائية (المناجل، السكاكين، الهراوات) وقد توصلت العديد من الدراسات أن تباطؤ الغرب في التدخل كان سببا في تفاقم عدد الضحايا، حيث وصفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الوضع في رواندا بالحرب الأهلية وليس إبادة جماعية. ومما خلصت إليه الدراسات أن الإسراع في تشكيل فرقة للتدخل قوامها القوات الغربية الحديثة كان كفيلا بمنع وقوع المذبحة. انظر في ذلك:

William Shawcross: **« Deliver us from evil: peacekeepers, warlords and a world of endless conflict ».** London: Bloomsbury Publishing. 2000, p. p 116, 117.

[1]- Judi Atkins: **«A new approach to humanitarian intervention ? Tony Blair's 'Doctrine of the international community '».**British politics.2006 (1), p 276.

[2]- Alex J. Bellamy: **«Responsibility to protect»**. U.K: Polity, 1 st edition, 2009, p, p 35, 36.

الطريق إلى الأمام» The responsibility to protect : The wayforward ونص على أن الدول ذات السيادة تقع على عاتقها مسؤولية حماية مواطنيها من الكوارث التي يمكن تفاديها (القتل الجماعي، التجويع، الاغتصاب) أما وإن اتضح أنها غير قادرة على ذلك أو أبدت ممانعة في القيام بواجباتها فإن هذه المسؤولية تتحول بصفة آلية إلى المجتمع الأوسع المكوّن من باقي الدول، إذ أن السيادة مقترنة بالحقوق والمسؤوليات على حد سواء، والدولة إذا ثبت فشلها في الاستجابة لمسؤولياتها تجاه حماية شعبها حري بها أن تتنازل عن حقها في عدم التدخل، ومن ثم يصبح التدخل العسكري قضية عادلة Just cause في حالة ما إذا كانت هناك بوادر لحدوث أو حدث بالفعل أذى أو ضرر خطير للبشر.[1]

بدا أن الجدال الطويل حول التدخل الإنساني، والذي حمي وطيسه في تسعينات القرن الماضي، قد حُسم في النهاية لصالح مؤيدي التدخل، فلم يعد النقاش يتمحور حول ما إذا كانت حقوق الإنسان تعد مبررا مقبولا للتدخل، بل فيما كانت هذه التدخلات تقتضي الرجوع إلى مجلس الأمن للبت فيها،[2] ففي قمة الأمم المتحدة المنعقدة بين 14 و16 سبتمبر 2005 تم إقرار مسؤولية الدولة في حماية شعبها، وأنه في حالة فشلها يكون على المجتمع حينها التعامل مع الموقف، لحظةٌ تفاعل معها رئيس وزراء بريطانياتوني بلير بقوله «للمرة الأولى في هذه القمة اتفقنا على أن الدول لا تملك الحق في أن تفعل ما تشاء داخل حدودها»، إلا أن الملاحظ أن لغة إعلان القمة جاءت هذه المرة متحفظة بقدر كبير، فلم تعد الحالات التي تدفع للتدخل تتمثل في « قتل واسع النطاق وَقع أو يُخشى وقوعه» لكن أكثر تحديدا «مذابح جماعية، جرائم حرب، تطهير

[1]- International commission on intervention and state sovereignty: «**The responsibility to protect».**Report of ICISS. Ottawa: Published by the International development research centre. 2001, p, p 11, 13, 32, 69.

[2]- عادل زقاغ: **" المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة".** المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 03، العدد 01، سبتمبر 2011، ص62.

عرقي»، فضلا على أن مسؤولية التدخل لا تكون في حالة «عدم قدرة الدول أو عدم رغبتها» بل وبشكل دقيق «عندما تفشل بشكل واضح».[1]

كان هذا إيذانا يوحي بتراجع مبدأ التدخل الإنساني خصوصا أن الحروب الأكثر شراسة آنذاك ارتبطت بحق الدفاع عن النفس (غزو الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان)، إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان في السودانبإقليم دارفور بدءا من 2003 فضلا عن فيتو روسيا والصين (11جويلية 2011) على مشروع أمريكي يتضمن عقوبات على زيمبابوي، وصولا (على وجه أخص) إلى تعقيدات مسؤولية الحماية ومآلات التدخل الإنساني في كل من ليبيا وسوريا بعد 2011، كلها أحداث ساهمت بالدفع مجددا بحجة التدخل إلى الواجهة.

لا يمكن استساغة هذه التطورات الحاصلة في عبء البرهنة على أحقية التدخل إلا بإدراك القيد الذي وضعه الساسة المؤتمرون في سان فرانسيسكو 1945، أين أُحيطت السيادة بسياج سميك يبقيها ضمانة دولية في مجابهة أي تدخل أجنبي، ما عدا ذلك فإن أي تدخل أجنبي سيحمل مخاطر تهديد «الشرعية الأخلاقية للتدخل».

الفرع الثالث: تيبولوجيا التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية

إن تطبيق إستراتيجية عسكرية منطقية ومتماسكة تجاه الأزمات الإنسانية يدفع إلى ضرورة وضع تيبولوجيا للتدخل الإنساني تُحدَّد على أساسها مجموعة المطالب الواضحة وتصنف وفقها الظروف التي تجسّد دوافع ومهام القوات المتدخلة، وهذا لا يشي بعدم بروز تيبولوجيات موازية تركز على أسباب الأزمة، طابع التدخل والمتدخل، وجود أو عدم وجود سند قانوني

[1]- ديفيد فيشر: **" الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟"**. مرجع سابق، ص، ص 331، 332، 333.

للتدخل، إلا أن الانبهار التيبولوجي الأبرز بقي على الدوام مُصوّبًا تجاه معضلات التدخل العسكري الإنساني أثناء الممارسة نظرا لما يطرحه من تداخل بين الاعتبارات الإنسانية والسياسية.

لسنوات عديدة كان الافتراض الكامن وراء توجهات معظم ممارسي المساعدات أنه يمكن التعامل بالطريقة نفسها مع جميع أوجه الأزمات الإنسانية، فلا فرق جوهري بين مساعدة الناس زمن الحرب أو الاستجابة للكوارث الطبيعية والأوبئة، بل أن مخلفات الثانية تفوق في بعض الأحيان ما تخلّفه الحروب من خسائر مادية وبشرية، فقد قتلت الأنفلونزا الإسبانية، على سبيل المثال، سنة 1918 ضعف ما قتلته الحرب العالمية الأولى،[1] إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة اتضح أن الأزمات الإنسانية التي تكون لأسباب سياسية تختلف في عمقها عن نظيرتها التي تكون بفعل عوامل الطبيعة، وخيار التدخل وفق هذا الطرح المستجد يبدو معضلة حقيقية إذ أنه يكون متاحا إما للتركيز على الضحايا أو الجناة **(المحور الأفقي من الجدول 1)**.

يعتني مجال المساعدات الإنسانية في المقام الأول بـ: التصدي للحرمان The privation أو التصدي للعنف The violence **(المحور العمودي من الجدول 1)**، وتتجلى على ضوء ذلك أربعة أنواع من التدخل العسكري الإنساني: (أ) ـ مساعدات إيصال المعونة (ب) ـ حماية عمليات تقديم المعونة (ج) ـ إنقاذ الضحايا (د) ـ هزيمة الجناة.

بطريقة تدرجية يصبح التدخل أكثر صعوبة كلما تم الانتقال من النوع (أ) صوب النوع (د)، والسبب يكمن في انتقاء الإستراتيجية العسكرية التي تتوافق والهدف المنشود، فمثل أي عمليات تخطيط عسكري تتمثل

[1]ـ جيمس مارتن: **" معنى القرن الحادي والعشرين"**. ترجمة: أحمد رمو، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2011، ص 23.

إستراتيجيات التدخل العسكري الإنساني في: الاجتناب avoidance الردع deterrence الدفاع defence الفرض أو الإجبار *Compellence والهجوم Offence.

جدول 1: الردود العسكرية على المعضلات الإنسانية.

		الاعتبارات السياسية	
الاعتبارات الإنسانية	**التصدي للحرمان**	**التركيز على الضحايا**	**التركيز على الجناة**
		(أ) **الغرض**: مساعدات إيصال المعونة **الإستراتيجيات**: تجنب الصراع	**(ب)** **الغرض**: حماية عمليات إيصال المعونة **الإستراتيجيات**:الردع، الدفاع
	التصديللعنف	**(ج)** **الغرض**:إنقاذ الضحايا **الإستراتيجيات**:الردع، الدفاع، الإجبار	**(د)** **الغرض**: هزيمة الجناة **الإستراتيجيات**: الإجبار، الهجوم

المصدر: Taylor B. Seybolt: **"Humanitarian military intervention: the conditions for success and failure ".**Sweden: Stockholm international peace research institute (SIPRI). New York: Oxford university press, 1st puplished, 2007, p40.

*- صاغ توماس شيلينغThomas Schelling مصطلح Compellence من الفعل " Compel" بمعنى " أجبر"، واستخدم في أدبيات علم السياسة سنة 1966، وهو يعني استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحث الخصم على اتخاذ تدابير محددة.

إذا كان هدف المتدخل التخفيف من وطأة الحرمان بالتركيز على الضحايا (نوع أ) فإنه سينتهج إستراتيجية سلسة لتجنب الصراع والعمل على تسهيل سبل إيصال المساعدات الطارئة عبر توفير الدعم اللوجستي للمنظمات الإنسانية وكذا المساهمة في تقديم الإسعافات، أما إذا ارتأى المتدخل أن أحسن طريقة لمعالجة الحرمان تتم عبر التركيز على الجناة (نوع ب) فستظهر الحاجة لانتهاج إستراتيجية الردع بغية حماية عمليات إيصال المعونة، وإذا حدث وأن فشل الردع فسيضطر الطرف المتدخل إلى تبني القتال الدفاعي؛ أما إذا كانت دوافع التدخل بفعل التخفيف أو الحد من المعاناة الناجمة عن العنف، وتقرّرَ أن أفضل طريقة للقيام بذلك هي بالتركيز على الضحايا (نوع ج) سيستخدم المتدخل إستراتيجيات الردع والدفاع جنبا إلى جنب مع الإجبار، ولن تجتمع الإستراتيجيتان الأشد تطرفا (الإجبار والهجوم) مع بعضهما إلا في حالة ما إذا كان المتدخل يهتم بالتصدي للعنف عبر التركيز على الجناة (نوع د).

إن الإستراتيجية، بالمعنى الذي استخدمه توماس شيلينغ، ليست معنية بـ «التطبيق الكفء» للقوة وإنما بـ «استغلال القوة المحتملة»، كما أنها لا تُعنى بالأعداء غير المتوافقين فقط، بل تشمل حتى الشركاء الذين لا يثق بعضهم ببعض؛ إن دراسة إستراتيجية النزاع تدفع إلى تبني الرؤية القائلة بأن أغلب حالات النزاع هي في أصلها حالات «مساومة» Bargaining تتوقف على ضوئها قدرة المشارك الواحد في تحقيق أهدافه على الخيارات والقرارات التي يتخذها المشارك الآخر،[1] فالمساومة سلطة Power قوة Strength مهارة Skill؛[2] وباستخدام مصطلح نظرية اللعب Gamestheory سيتضح أن النزاع المتصلب الذي يشد أزر

[1]- توماس شيلينغ: **"إستراتيجية الصراع"**. ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص. ص 14،13.

[2]- Thomas C. Schelling: **«An essay on bargaining»**. The American economicreview. Volume XLVI, June 1956, numberthree, p 282.

طرف ثالث للتدخل (في الغالب بنوايا تعاطفية)، لا يصنف، تقريبا، كنزاع ثابت الربح وإنما يكون لعبة متغيرة النتيجة، تتباين فيه، بقدر ما تتداخل، إستراتيجيات الحرب العسكرية المتبعة:

الاجتناب (avoidance): يرتكز «الاجتناب» كخيار إستراتيجي لقوات التدخل العسكري الإنساني على تلافي المواجهة المباشرة، وُيستقى ذلك من ممارسات حرب العصابات التي عادة ما تتعمد تحاشي التشابك المباشر مع الوحدات العسكرية التقليدية، ويتوقف نجاح هذه الإستراتيجية على موافقة الأطراف الأصلية للنزاع بعد علمهم المسبق بوجود إمدادات معونة وإغاثة، أو على حجم المسافة المادية التي تفصل المتدخل عن المتحاربين، وعادة ما يشار كمثال على هذه الإستراتيجية إلى الجسر الجوي من الإمدادات الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب الصومال والمعروف باسم «عملية توفير **الإغاثة**» Operation provide relief.

الردع (deterrence): «لا تعتد علي، لأنك إن تجرأت فسيحدث لك أمر فضيع»؛ يتوقف نجاح هذا على تقدير الرادع لنيات الخصم وعلى صدقية التهديد، فليس على المعتدي المحتمل أن يصدق أن تكلفة هجومه أكبر من فوائده فحسب، بل يجب أن يقتنع أن احتمال مكابدته لهذه التكلفة يفوق قدرته[1]، ويستدل في هذا الخصوص بقرار مجلس الأمن رقم 819 في 16. 04. 1993 والقرار رقم 824 في 06.05. 1993 بإنشاء ستة مناطق آمنة في البوسنة، أين انحصر دور الوحدات الأممية في ردع مقاتلي صرب البوسنة من اجتياح المناطق الآمنة، إلا أن إستراتيجية الردع هذه كان مآلها الفشل، مما أدى إلى إبادة في سربرينيتشا Srebrenica ونزوح جماعي للسكان من زيبا Zepa.

[1]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان: **" المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 238.

الدفاع (defence): هو استخدام القوة لحماية شيء أو شخص ما من عمل يسلكه الطرف الخصم، وهو بديل ضروري إذا فشل الردع أو كانت هناك حاجة لتعزيز مصداقيته، ويتوقف نجاح الدفاع على توازن القوى بين المهاجم والمدافع، إضافة لعوامل أخرى كالتضاريس والغطاء النباتي والبنية التحتية وتقارب أو تباعد المسافات، ومن الأمثلة التاريخية على استخدام إستراتيجية الدفاع في التدخلات العسكرية الإنسانية اشتباك قوات الأمم المتحدة مع ميليشيات الهوتو لحماية التوتسي الذين تجمعوا في ملعب أماهورو الوطني Amahorostadium.

الفرض أو الإجبار (Compellence): هو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحث الخصم على اتخاذ إجراءات محددة، وعلى عكس الردع يستند الإجبار إلى أخذ المتدخل زمام المبادرة عبر تطبيق الضغط الهادف إلى إذعان أو إقناع الطرف الآخر، أين يركز الطرف المتدخل على وجوب إقناع الخصم بفداحة الضرر المستقبلي الذي قد يُسلَّط عليه إن لم يخضع لمستلزمات الامتثال، إنه نوع من القيد يقتضيه السلوك «العقلاني» بتعبير شيلينغ، حيث يتم تقييد عدو ما عبر توقعاته لعواقب أفعاله؛[1] وفي هذا الجانب كثيرا ما يستشهد بـ «عمليةتوفير الراحة» Operationprovidecomfort في شمال العراق، فبدون إطلاق رصاصة واحدة استخدمت القوات البريطانية والأمريكية المناورات التهديدية لثني وحدات الجيش العراقي، حتى يكون في مقدور النازحين الأكراد النزول من الجبال.

الهجوم (Offence): هو استخدام القوة لهزيمة خصم أو السيطرة على مكان ما، وعلى النقيض من الإجبار يُنجز الهجوم دون اشتراط إذعان الخصم، إنها إستراتيجية تتخذ ما تريد دون أن تنتظر شيئا من الآخر، أو بتعبير

[1]- توماس شيلينغ: **" إستراتيجية الصراع"**. مرجع سابق، ص. ص 24، 26.

ثيوسيديديس Thucydides «تفعل ما تستطيع وتجبر الآخرين على فعل ما يجب عليهم فعله»،[1] والعمل الهجومي نادر الحدوث في عمليات التدخل الإنساني، إذ أن أهميته الخاصة، كما حددها شيلينغ، تكمن في الضعف المحتمل لقوات الرد الثأري، ويمكن أن يشار إلى هجوم الجبهة الوطنية الرواندية، المتكوّنة من التوتسي، لوقف عمليات الإبادة الجماعية التي بادرت بها الحكومة.

يطرح تيموثي كراوفورد Timothy Crawford تيبولوجيا مغايرة، يعلن فيها أن التدخلات الإنسانية بمثابة مقامرة Gambling، خسارة الرهان عليها لن تؤدي إلا لتفاقم النزاع الداخلي، من حيث أن التدخل دوما ما يحمل في جعبته أربع أصناف من المجازفات الأخلاقية:[2]

حاد (acute): إذ أن التهديد المحدد بالتدخل من شأنه أن يطلق عنان التمرد في الدولة.

مزمن (chronic): عندما يكون التدخل طويل الأمد سببا في استدامة عدم الاستقرار.

مُعدٍ (contagious): إذا كان التدخل لدعم المتمردين في دولة واحدة يحفز التمرد في دولة مجاورة.

منتشر (pervasive): حيث يتم التعاطي مع التدخل الإنساني كمعيار ناشئ، مما يشجع دون قصد، موجة التمردات على نطاق واسع.

[1]- نيل م. روزندورف: **"العولمة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم والتاريخ ودور أمريكا"**. في: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير: جوزيف س ناي وجون د. دوناهيو، ترجمة: محمد شريف الطرح، الرياض: العبيكان، ط1، 2002، ص 185.

[2]- Alan J. Kuperman and Timothy W. Crawford: **«Gambling on humanitarian intervention: moral hazard, rebellion and civil war».** New York : Routledge ,1st edition, 2006, p 9.

بغية تنميط الآفات الأخلاقية المصاحبة للتدخلات العسكرية الإنسانية يحاكي ألان كوبيرمان Alan Kuperman دروسا مستخلصة من علم الاقتصاد تتصل بـ «بوليصة التأمين» كمثال محلي و «عمليات الإنقاذ» التي يباشرها صندوق النقد الدولي كمثال عالمي، فعندما تُقْدِم الحكومة على تأمين البطالة تستهدف توفير حماية مؤقتة للعاطلين عن العمل حتى تخفف من الارتدادات السلبية لهذه الظاهرة على الاقتصاد وتيسير منافذ الحصول على وظيفة جديدة في المستقبل القريب، ولكن في الممارسات العملية من شأن هذا التأمين أن يتسبب في إثارة جملة من المخاطر الأخلاقية، لأنه يُذكي روح اللامسوؤولية (عدم البحث بجد عن وظيفة)، ويشجع على الاحتيال الصريح (تعمد عدم البحث على وظيفة بالنسبة لأولئك الذين يفضلون أن ينعموا بتأمين مجاني دائم).

يشرف صندوق النقد الدولي على ضخ العملة الصعبة في أسواق الدول الناشئة التي تعاني من أزمات اقتصادية حادة بسبب عجز ميزان المدفوعات أو تضخم المديونية الخارجية، وهدفه من ذلك واجب الحفاظ على الاستقرار والرفاهية الاقتصادية الدولية، وطمأنة المقرضين والمستثمرين على أعمالهم التجارية في هذه الأسواق دون الخوف من تكبد خسائر فادحة،[1] إلا أن برنامج التكيف الهيكلي Structural adjustment programme دائما ما يكون محفوفا بالمخاطر بفعل صلابته وخلوه من المرونة التي تُقلّص من فرص تكيّفه مع متغيرات العجز في ميزان المدفوعات، كما أنه يعزز، بشكل غير مقصود، أشكالا غير مستدامة للتنمية، فالدول بغية توفير سيولة مالية تلجأ لتصدير كل ما تستطيع بغض النظر عن انعكاسات صادراتها على البيئة؛ إن تجاهل العقاب

[1]- Alan J. Kuperman: **«Mitigating the moral hazard of humanitarian intervention: lessonsfromeconomics».** Global governance, 14, 2008, p 221.

وتشجيع هذه السلوكيات غير الفعالة سيؤدي حتما إلى استمرارية تقويض الأداء الاقتصادي بحسب كوبيرمان.

ما تطرحه الأمثلة السابقة من أخطار معنوية يمكن أن يتمركز في صلب عمليات التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية، فلحماية المجموعات الضعيفة من خطر عنف الإبادة الجماعية سعى المجتمع الدولي إلى توفير بوليصة تأمين لها فيما تم تدوينه بـ «مسؤولية الحماية» The responsibility to protect، بيد أن هذا العقد شجع مجموعات متمردة على الانخراط في سلوك ينطوي على الانتقام والطعن في الدولة، ويمكن في ذلك التمييز بين متمردين يثيرون عن قصد الانتقام من عمليات الإبادة (تحايل وغش) وأولئك الذين لديهم علم بآليات تشغيل درجات عالية من العنف (استقبال مفرط للخطر) فقد يميل المتمردون لدفع الدولة للانتقام مما يُرجّح أن يكون ذلك تحفيزا للتدخل الذي يُمكّنهم من الغلبة، فالإبادة الجماعية بحقهم تتحول إلى تكلفة مقبولة لتحقيق غايتهم السياسية؛ وكما هو الحال مع عمليات الإنقاذ في صندوق النقد الدولي لا يقدِّم التدخل الإنساني إلا افتراضات ترجيحية واحتمالية لنشوب معضلات أخلاقية، ومن الواضح أن التدخل ليس سببا وحيدا لنشوء التمرد وباقي أشكال العنف والإبادة الجماعية، مثلما أن الإعانة التأمينية ليست مسؤولة كليا عن تفشي البطالة، غير أن استدعاء الإصلاحات للتخفيف من الآثار الضارة لهذه المبادرات يبقى مطلوبا، دون أن يعفي ذلك شيئا من أحقية مساءلة مرتكبي الجرائم،[1] ويمكن توثيق تيبولوجيتي كل من كراوفورد و كوبيرمان في الشكل التالي:

[1] -Ibid, p, p 221, 222.

الشكل 1: المخاطر الأخلاقية للتدخل الإنساني وعواقبه المحتملة.

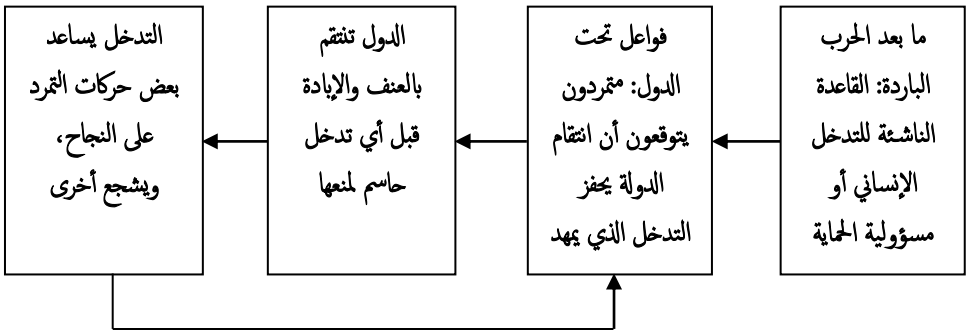

المصدر: Alan J. Kuperman: << **Mitigating the moral hazard of humanitarian intervention: lessons from economics** >> . Op. Cit, p 220.

المطلب الثاني: الحرب العادلة من العصر الوسيط إلى مايكل والزر

يعتقد جيمس روزناو James Rosenau أن إفرازات مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد أضعفت من قدرات الدول وجعلت حدودها أكثر اختراقا وأقل أهمية،[1] لذلك ساهمت التهديدات الجديدة غير التقليدية في إذكاء انطباع متشائم بأن عالم ما بعد الاستقطاب الأيديولوجي سيكون أكثر فظاعة وعنفا من الوضع الدولي السابق، فالنزاعات الدامية تركت أثرها على المرجعية التشريعية والقيمية للنظام الدولي، ومن ثمّ بدأ الوعي بضرورة مراجعة المنظومة القانونية الدولية التي بدت عاجزة عن احتواء التحديات الجديدة.

قد تكون هناك مسوّغات تبرر الحاجة إلى توسيع دائرة صلاحية القانون الدولي لتكون الشرعية الدولية وفق ذلك قادرة على التكيف السلس مع الصراعات، بيد أن المفارقة تكمن في العودة، وبقوة، إلى أدبيات العصر الوسيط

[1]- James N. Rosenau: **«New dimensions of security: The interaction of globalizing and localizingdynamics».** Security dialogue, vol 25, no 3, 1994, p 258.

والمفاهيم الأخلاقية المسيحية واعتبارها مرجعية قيمية تسمو على السيادة وعلى الخصوصيات الحضارية والثقافية للشعوب والأمم.

فمنذ صدور كتاب الفيلسوف «مايكل والزر» Michael Walzer سنة 1977 بعنوان «الحروب العادلة والحروب غير العادلة» Just and unjustwars سعت دوائر فكرية وسياسية (أمريكية بالخصوص) إلى نشر خلفية منهجية ومنظور فكري يتعامل مع مقاربة «حق التدخل الإنساني» وفق السجل اللاهوتي الوسيط، تُبنى وفقها أطروحة جديدة للعلاقات الدولية وعلى أسس ليبرالية محضة؛[1] ولئن وقع التأكيد ،خصوصا لدى التيار الواقعي ونفعانيي القرن الثامن عشر، بأن الحروب مكوّن أنطولوجي مرتبط بالذات الإنسانية وبانقسام العالم إلى جزيئات سياسية، إلا أن ذلك لم يُحجم الفلسفة السياسية عن سبر الغايات والمثل الجماعاتية من قوة وثراء وأمن وحرية.

كان مايكل والزر في 17 جوان من سنة 2000 مزينا بشهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة بلغراد، الاحتفالية وقعت ليس ببعيد عن ما تبقى من المباني التي دمرها حلف شمال الأطلسي في قلب المدينة، وهو ما دفع ألكسندر جوكيتشAleksander Jokic إلى التساؤل عن ما يمكن أن يغري الناس، ولا سيما النخب الفكرية، لتكريم من دافع عن العدوان على بلدهم.[2]

الفرع الأول: جدال اللاهوت والقانون الطبيعي حول الحرب العادلة

لطالما كانت نظرية الحرب العادلة غير مرحب بها في الأوساط القانونية والدبلوماسية الدولية، فبتعبير جوزيف كونزKunzJosef أن هذا المفهوم لاهوتي أكثر منه قانوني atheological not a legal concept، وفي ما يدل على تراجع قيمة

[1]- السيد ولد أباه: **" عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية".** بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2004، ص 77.

[2]-Aleksander Jokic: **«what's a justwartheorists ?».**Journal of theological and philosophicalcriminology. Vol 4 (2), July 2012, p 91.

هذا المفهوم لم ُيشر فون مارتنسGeorge Friedrich Von Martens إلى الحرب العادلةفي كتابه الشهير Précis du droit des gens modernes de l'Europe سنة 1789، رغم أنه تدارك ذلك في وقت لاحق حين أقر أن مذهب الحرب العادلة لم تتبق منه إلا روحانية ضحلة لا معنى لها،[1] غير أن جهود والزر قوّضت نسبيا مكاسب القرن التاسع عشر التي انتقلت فيها مفاهيم الحرب العادلة إلى المجال العلماني، لتعود مجددا من بوابتي المجال الأخلاقي والنظام المعياري.

ظهر مذهب الحرب العادلة في سياق اللاهوت الكاثوليكي وتكونت في الأساس من عنصرين:[2]

Jus ad bellum: قانون «حق شن الحرب»، Jus in bello: القانون «من خلال الحرب».

ترجع العقيدة اللاهوتية لمذهب الحرب العادلة إلى القديس أغسطينSaint Augustine الذي أعطى صياغته الأولى في مؤلف «Contra Faustum»، وهنا طرح أغسطين سؤالا محرجا «Isitnecessarilysinful for a Christian to wagewar ?» هل من الضرورة أن يكون المسيحي آثما إذا شن حربا؟. فعلى الرغم من أن أغسطين دعا تكرارا إلى إلغاء الحرب في كتابه «مدينة الله» فإنه سمح أيضا باستثناءات تجلّت أهميتها في أن الكنيسة وافقت عليها فيما بعد، فقد ذكر القديس أغسطين في الكتاب السادس: «بما أن الأسوأ هو أن يحكم الأشرار العادلين من أن يخضع العادلون للأشرار، إذن، حرب العادلين ضد الأشرار لن تكون مجرد شر لا بد منه، لكنها تدعى، وبحق، حادثا سعيدا»، وفي الكتاب التاسع عشر أضاف قائلا: «بالرغم من أن الرجل الحكيم دائما يرفض أن يضطر إلى الخوض في حروب عادلة، فإن هناك مناسبات يضطره ظلم الطرف

[1] -Robert EmmetMeagher: **«Killingfrom the inside out: Moral injury and justwar». U**.S.A : Cascade books, 2014, p 127.

[2]- Alain Caillé: **«Peace and Democracy: Benchmarking»**. Introduction by Boutros Boutros Ghali. U. S.A : UNESCO, 2004, p 47.

المضاد إلى إدراك ضرورة خوض حروب عادلة»[1]؛ الاستثناءات ،حسب أغسطين، تشمل الحروب التي تستهدف وقف الظلم والانتقام وردع أعداء الكنيسة، إنها الحروب العادلة التي تشن انتقاما من أضرار تسببت بها دول أو إمارات أهملت وتغاضت عن معاقبة الأشرار من رعاياها على الآثام التي اقترفوها، أو أنها أبت أن ترد ما استولت عليه من ممتلكات غيرها دون وجه حق.[2]

تمثّنت أدبيات الحرب العادلة مع اللاهوتي الكاثوليكي توما الإكويني Thomas D' Aquin (1225 ـ 1274) ففي موسوعته الأشهر «سوما ثيولوجيكا» SummaTheologica وبعد أن اعتبر أن علم اللاهوت بمثابة «العقيدة المقدسة» وأنه عِلمٌ جامع يتكلم عن كل الأمور من وجهة نظر الله، اشترط توما الإكويني ثلاث مقومات لشن الحرب العادلة: (أ) أمير شرعي يأذن بالحرب (ب) أن تكون الحرب بِنيّةٍ سليمة، مقصدها تعزيز كل ما هو جيد ودحر كل ما هو سيء (ج) قضية عادلة ضد عدو، بعد الشعور بأنه من الذنب عدم الرد عليه.[3]

أساسا وتحت قوة استنكار الكنسية للحرب، على أساس أنها لعنة (anathema)، لم يكن هناك متسع من المجال للحديث عن حروب من نوع خاص، شأنها في ذلك شأن العدوان أو التوغل العشوائي، فالكتاب المقدس يأمر أتباعه بأن «يصنعوا من سيوفهم أسنة محاريث»[4]، إلا أن الصيغة الطوماسية The Thomist formula اشترطت أن عدالة الحرب ترتبط بأن تكون مفتوحة وعلنية Public tobe just ithad to be.[5]

---

[1]- كوينتنسكنر: **" أسس الفكر السياسي الحديث: عصر النهضة"**. مرجع سابق، ص 439.

[2]- تونسي بن عامر: **" قانون المجتمع الدولي المعاصر".** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 32.

[3]- Aleksander Jokic: **«what's a justwartheorists ?».** Op. Cit, p 92.

[4]- Richard Ned Lebow: **«Why nations fight: past and future motives for war»**. UK : Cambridge universitypress. 2010. P 15.

[5]- Aleksander Jokic: **«what's a justwartheorists ?».** Op. Cit, p 94.

قبل الحربين العالميتين في القرن العشرين، كانت حرب الثلاثين عاما (1618 ـ 1648) الصراع الأكثر تدميرا في أوروبا، وفي خضم اللا توافق المرير بين الكاثوليك والبروتستانت وُلدت المساهمة العقائدية لنظرية الحرب العادلة من تلقاء نفسها؛ إنه ومن أجل قضية الدين كانت هذه النظرية مطية لتجاوز كل ما يتصل بقواعد الحرب Jus in bello، لقد أسهمت الأفكار اللاهوتية في توصيف الأمير على أنه وكيل الله Agent of God يعاقب المهزوم مثل ما يعاقب الله الشياطين في الجحيم؛ كان لحرب الثلاثين عاما امتدادات وعواقب خارج أوروبا، حيث نشب القتال في مناطق من إفريقيا وآسيا، وحدث تدمير لمعبد كونيسوارامترينكومالي Koneswaram Trincomalee ومعبد كيثيسوارام Ketheswaram، إضافة لحملة تدمير واسعة لخمسمائة من المزارات والمكتبات الهندوسية والبوذية، والتحول القسري للبوذيين والهندوس إلى الكثلكة.*

لاحظ منوشهرغانجي Ganji Manouchehr أن الجانب الأكبر من تاريخ التدخل الإنساني مرتبط بقضية التدخل لصالح أقليات الاضطهاد الديني، لذلك ليس من المستغرب أن تولد هذه الممارسة من رحم الفلسفة اللاهوتية الأوروبية [1]، إلا أن هذا لا يعني أن الفلسفة اليونانية والرومانية القديمة قد أغفلت الحديث عن هذا المفهوم، فقد كان شيشرون Cicéron في خطاباته الجماهيرية الشهيرة يستغل الآراء ويطوعها عن طريق إدخال الضمير، وفي خطابه الذي يحمل عنوان «دفاعا عن ميلو» يقول شيشرون أن الضمير هو

*ـ لمزيد من المعلومات عن حرب الثلاثين عاما في أوروبا، راجع:

Geoffrey Parker: « **The thirty years' war** ». U. K: Routledge, 2nd edition, 1997 و Peter H. Wilson: « **The thirty years war: Europe's tragedy** ». U.S.A: Belknap press, 2011.

[1]-TonnyBrems Knudsen: «**The history of humanitarian intervention: the rule or the exceptions**». Paper for the 50th ISA annual convention, New YORK, February 15 -18 2009.P 4.

المسرح الرئيسي للفضيلة، وأن موكله «ميلو» قد سلّم نفسه باختياره لأن قوة الضمير دعته لذلك، مثلما كانت تطارده عندما كان مذنبا.[1]

في القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر أسهم كل من: ويليام أميس William Ames (1576 ـ 1633 لاهوتي بروتستانتي) وويليام فولباك William Fulbecke (1560ـ1616محامي) وَماثيو ساتكليف Matthew Sutcliffe (1550 ـ 1629 رجل دين وأكاديمي ومحامي) أسهم الثلاثة في تقديم ملحوظات هامة على ضرورة استبعاد الدين كأساس لعقيدة الحرب العادلة[2]، وهي ذات الرؤى التي سعى لتثمينها كل من الفقيهين فرانسيسكو دو فيكتوريا Francisco de Victoria وفرانسيسكو سواريز Francesco Suarez حيندعيا إلى ضرورة تقييد استخدام القوة العسكرية تجنبا للفوضى، ومن المهم، خاصة لسواريز، الامتناع عن شن الحرب ضد الشعوب المتخلفة بحجة تمدينهم، إلا أنه أشار إلى حق محدود من التدخل الإنساني، أين يتوجب التحرك إذا توفرت أرضية يذبح فيها الأبرياء أو تحدث فيها أخطاء مماثلة، وعلى الرغم من أن سواريز قيّد حق شن الحرب، إلا أنه مازال من المقبول عنده أن يكون للحاكم المسيحي حق التدخل لاعتبارات دينية في ممالك أخرى، وهو الحق المماثل الذي لا يمكن الاحتجاج به من قبل الحاكم العثماني.

مثّل اجتماع وتصويت الجمعية العمومية لكلية اللاهوت بجامعة سلامنكا The university of Salamanca نقطة مهمة في تاريخ تقليد الحرب العادلة في القرون الوسطى، حيث أُعتبر الغزو الإسباني للأنكاوالآزتيك في أمريكا الوسطى والجنوبية غير عادل، إنها حروب استيلاء، وتَطلّب الأمر في ذلك عبقرية دو فيكتوريا الذي اعترف بأن مباديء الحرب العادلة ليست فقط قواعد

[1] ـ بول ستروم: **"الضمير: مقدمة قصيرة جدا"**. ترجمة: سهى الشامي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014، ص 13.

[2]- Aleksander Jokic: **«what's a justwartheorists ?».** Op. Cit, p 93.

النادي المسيحي المغلق، بل هي قواعد أخلاقية عالمية تستند إلى منطق ينطبق بالضرورة على أي شخص دون إيلاء اعتبار لظروف الوقت أو طبيعة هذا الشخص، إنه المنطق العالمي Universalizationallogic الذي شجب بموجبه دو فيكتوريا أية إمكانية لتبرير التمييز التعسفي بين مواطني دولة ما وأولئك الموجودين في دولة أخرى، غير أن المنطلق الكوني لكتابات دو فيكتوريا لم يتخلص بشكل واضح من قاعدة الارتكاز إلى المستندات الدينية، فحضُّ المسيحية على حب الجار يشمل كل مكان يتواجد فيه جار يحتاج إلى مساعدة، يقول دو فيكتوريا «البربر كلهم جيراننا، ومن ثم فإنه يمكن لأي شخص، خاصة الأمراء، الدفاع عنهم ضد الطغيان والقمع، وحتى من دون تفويض البابا يتمتع الإسبان بحق منع البرابرة من ممارسة تقاليد أو شعائر شائنة».[1]

على نحو مقارب نشر البروتستانتي الإيطالي ألبيريكوجنتيلي AlbericoGentili(1552 ـ 1608) «ثلاثة كتب في قانون الحرب» De jure belli libritres، أين اشترط إعلان الحرب بأهمية وجود «مشاعر إنسانية مشتركة» The common sentiments of humanity وعلى رأس هرم هذا المشترك» إذا كان هناك تعد واضح من طرف أحدهم على قوانين الطبيعة والبشرية».[2]

أما الفقيه هيغوغروسيوسHugo Grotius وجون لوك John Locke وإمريك دو فاتل Emerich de Vattel فقد انصبت جهودهم على تنقية آخر الآثار المتبقية عن العصور الوسطية لمذهب الحرب العادلة، ليستند بذلك هذا المفهوم في العصر الحديث كليا إلى القانون الطبيعي واتفاق الأشخاص فيما بينهم دون الرجوع إلى شرط الموافقة الإلهية؛ ففي عمله الأشهر «حول قانون الحرب

[1]- Brendan Simms ans D.J.B Trim: **«Humanitarian intervention: a history».** U.S.A : Cambridge universitypress, 1 st published, 2011, p 32.

[2]- TonnyBremsKnudsen: **«The history of humanitarian intervention: the ruleor the exceptions».** Op. Cit, p, p 5,6.

والسلم»De jure belli acpacis 1625، الذي يعتبر أول وثيقة أُلبس فيها مفهوم التدخل الإنساني ثوبا قانونيا، واحتفل به الكثير نظرا لنكهته الحداثية، حيث يَرِد دوما أن عمل غروسيوس لا يشير إلى حق الحاكم بمعاقبة الآخرين إن انتهكوا قانون الطبيعة، ولكن، على نحو أدق، إلى واجب حماية ضحايا المعاملة اللا إنسانية، يقول غروسيوس «يتمتع الملوك، وأولئك الذين لديهم سلطة مماثلة، بحق المطالبة بالعقاب، ليس فقط ردا على الإهانات التي تلقوها هم أو رعاياهم، ولكن أيضا تلك التي تنتهك بشكل صارخ قوانين الطبيعة أو الدول، وتمس حق أي شخص، أينما كان».[1]

عايش غروسيوس فترة تفكّك الكيان المسيحي القروسطي، حيث لم تعد ثمة أي هيكلية دينية-سياسية سائدة كما كان عليه حال العصور الوسطى، وبات هذا الوضع الناشئ يتطلّب بديلا لإقامة صرحٍ من النظام والعدل في ما بين الحكومات، وعلى الرغم من استقلالية حكام مجتمع أوروبا الفوضوي إلا أنهم ظلوا خاضعين لقانون الطبيعة، وكانوا، مثل الآخرين، ملزمين بالانصياع له، ذلك هو لبّ عقيدة القانون الطبيعي لدى غروسيوس، غير أن هؤلاء الحكام كانوا في الوقت نفسه يضعون قوانين وضعية ويخضعون لها، وبالتالي فإن مجموع الأعراف والممارسات التي تعتمدها الدول في علاقاتها البينية هو العنصر المعياري الثاني في تصور غروسيوس للقانون الدولي، أو ما اصطلح عليه بـ «قانون هيغوغروسيوس الوضعي للأمم» Jus gentium inter .[2]

الفرع الثاني: عرف عدم التدخل

في القرن الثامن عشر، وبعد أن تم التعارف على الصيغة الكلاسيكية لمفهوم التدخل الإنساني باعتباره مستوحى من مخاض صراع غير معلن بين

[1]- ديفيد فيشر: **" الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟"**.مرجع سابق، ص 323.

[2]- روبرت جاكسون: **" ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول".** مرجع سابق، ص، ص 679،680.

نظريات الحرب العادلة وأفكار القانون الطبيعي، تم التوجه أكثر وأكثر نحو التأكيد على صيغة عدم التدخلNon ـ intervention والتي حددتها إسهامات كريستيان وولف Christian Wolff وإمريك دو فاتل، رغم أن هذا الأخير رأى أنه يحل لأي دولة أن تدعم انتفاضة في بلد آخر إن تعرض الأفراد للاستبداد والاضطهاد غير القابل للتحمل، أما سلفه كريستيان وولف فأشار إلى قبول التدخل الجماعي لدعم الحد الأدنى من معايير الإنسانية،[1] وكجزء من التقدم العام للتيارات الوضعية والتعددية التقليدية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تطور مفهوم عدم التدخل مع هنري ويتونHenry Wheaton، روبرت فيليمورRobert Phillimore، جون ستيوارت ميل John Stuart Mill، مونتاغ برنارد Mountague Bernard ، وليام فرنون هاركـــورت William Vernon Harcourt، وليام إدوارد هال William Edward Hall ولاسا أوبنهايم Lassa Oppenheim.[2]

تربط الكثير من الدراسات تاريخ «عرف عدم التدخل» برسالة الوداع لـ جورج واشنطن George Washington'sfarewelladress 1796 ورسالة جيمس مونرو James Monroe إلى الكونغرس الأمريكي 823،* ورغم ما لهذين الحدثين البارزين من أهمية إلا أن الإسهام الأكبر في تطوير هذا التحول الناشئ يُعزى أساسا إلى المصادر الثقافية متنوعة المشارب، والتي اتفقت في مجملها على شجب إساءة استعمال مذهب التدخل الإنساني من طرف الدول القوية، ما عُدَّ دعوة

[1]- J.L. Holzgrefe«**The humanitarian intervention debate**». Op. Cit, p, p 27,28.

[2]-TonnyBremsKnudsen: «**The history of humanitarian intervention: the ruleor the exceptions».** Op. Cit, p 6.

*- ورد في رسالة واشنطن " لا تتدخلوا في الشؤون الأوروبية، وحاذروا من أن تنساقوا إلى نزاعاتها" وجاء في رسالة مونرو " إن الولايات المتحدة لا تسمح على الإطلاق بحصول أي تدخل من الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأمريكية، كما أنه ليس للولايات المتحدة أن تتدخل في الشؤون الخاصة بدول أوروبا".

ضمنية-تضامنية تعترف بحق الدول الضعيفة في أن تتخذ «عدم التدخل» كأساس للدفاع عن ممارساتها.

في عام 1910 أصدر أنطوان روجييه Antoine Rougier دراسة شاملة عن التدخل الإنساني خَلُص فيها إلى استحالة التفرقة بين التدخل والاعتبارات السياسية أو ضمان عدم وجود مصالح مطلقة للدول المتدخلة، وفي عام 1963 استنتج يان براونلي Ian Brownlie أن ممارسات الدول تبرر النتيجة القائلة بأنه لم تحدث هناك حالة تدخل إنساني واحدة، باستثناء حالة التدخل في سوريا عامي 1860 و1861، بالإضافة أن أشهر مدرستين متنافستين في الدراسات القانونية في الغرب اتفقتا على دمغ التدخل الإنساني بأنه فوضوي، وهما «الوضعية القانونية الدولية» International legalpositivism ومدرسة نيو هافن للفقه الموجه سياسيا New Havenschool of policyoriented jurisprudence[1]، ومن البديهي أن تكون المدارس القانونية في العالم الثالث عنيفة في استنكارها للتدخلات الإنسانية.

تعد المادة الثانية (الفقرتين الرابعة والسابعة) المكان الشرعي الراهن لعرف عدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة، وأساس المصلحة الوحيد لتجاوز هذه المادة موجود في الفصل السابع (المادة الواحدة وخمسون) أما المادتين التاسعة وثلاثون واثنان وأربعون فهي مواد مفتاحية تُخوّل مجلس الأمن بأن يضع تعريفا للعمل العدواني، تهديد السلم أو انتهاكه، وإذا ما تم ذلك يبادر المجلس وفق المادة التاسعة والثلاثون إلى التحرك سواء بريا، بحريا أو جويا.*

[1]- فرانسيس بويل: **" تدمير النظام العالمي: الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد 11 سبتمبر"**. مرجع سابق، ص، ص 194، 195.

*- للاطلاع على محتوى المواد راجع ميثاق الأمم المتحدة على: " موقع الأمم المتحدة"، www.un.org/ar/.

بعد صدور ميثاق الأمم المتحدة جاء حكم محكمة العدل الدولية سنة 1949 في الخلاف البريطاني- الألباني حول تنظيف مضيق كورفو Corfuchannel ليقدم نموذجا عمليا يمس بعمق عرف عدم التدخل، فرغم الأضرار الجسيمة التي أحدثتها الألغام بالسفينتين التابعتين للسلاح البحري الملكي، قضت المحكمة بإدانة المملكة المتحدة على أعمالها في المضيق، واعتبرت تنظيف المنطقة من جانب واحد دون ترخيص من حكومة ألبانيا يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة وانتهاكا صارخا للسيادة الإقليمية، لتسقط بذلك كل الحجج التي ساقتها الحكومة البريطانية لتبرير أفعالها (التدخل، الحماية، الوقاية الذاتية، المساعدة).[1]

لقد عانى المدنيون (الذين لا يتمتعون بميزة حمل السلاح) من ممارسات فضيعة في حروب العصور الوسطى على يد العسكريين (الوحيدين المخوّلين بحمل السلاح)؛ إذ أثمرت هذه الممارسات أفكارا لا تخلو من القيمة ساهمت حديثا في تطوير القانون الدولي للحرب؛ أولا، برزت الحاجة الملحة إلى إرساء مجموعة قواعد تحكم سلوك الطبقة العسكرية أثناء الحروب بغض النظر عن الانتماء والولاء، وبشكل مستقل عن عدالة أو ظُلم أو من بادر بالحرب؛ ثانيا، أكدت هذه الفترة أن الدول السيادية هي وحدها المخوّلة بشن الحرب، وبالتالي فإن إرث القرون الوسطى من الحرب العادلة، وعلى ما خلّفته من ممارسات فضيعة، فإنها عادت بشيء من القيمة والعبرة للأجيال اللاحقة.

مع نشوء الدول الإقليمية الحديثة أصبح اللجوء إلى السلاح خاضعا لضوابط، وبقي مفتوحا ولكن بحكم الضرورة، وسرعان ما تم تنميط كل شكل من أشكال القتال لا تشنه دولة سيادية على أنه حرب تتخذ شكلا غير

[1]- سامح عبد القوي السيد: **" التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي"**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012، ص، ص 302، 311.

صحيح؛ وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبتأثير جملة من المثل الإنسانية العليا، صيغت أعراف وقوانين الحرب، وأخذت شكلها التقنيني في مؤتمري السلام بـ لاهاي 1899 ـ 1907؛ لقد كان هذا إيذانا باستشراء التعاليم الفلسفية لعصر الوضعية The era of positivism* أين أضحت سيادة الدولة في أوج الأهمية، وبإمكان الدولة التعامل مع الحرب في إطار السياسة الوطنية دفاعا عن حقها السيادي، مما يعني طردا ظاهريا لعقيدة الحرب العادلة على كل الأصعدة والاعتبارات.[1]

مع عهد عصبة الأمم وميثاقي باريس والأمم المتحدة، لم تعد مشروعية الحرب مقتصرة على الدفاع عن النفس بل امتدت لفرض السلام والأمن الجماعيين، وبالتالي استمرت آليا حتمية شن الحرب Jus ad bellum، ولكن كان من الضرورة إعادة طرح السؤال القديم: هل قانون الحرب Jus in bello في مأزق لأنه يساوي بين المعتدي والمدافع عن النفس؟؛يحاجج الكثير بأن شن الحرب العدوانية هي أسمى فعل جنائي دولي، وأن أولئك المشاركين في هذا الإجرام يجب أن يُستثنوا من قوانين الحماية في Jus in bello، ولكن على الوجه الثاني من العملة برز منظرون جدد، في مقدمتهم مايكل والزر، يدعون إلى استثناء «الرجال الأخيار» The good Guys من معايير ومتطلبات Jus in bello؛ إنه وبغض النظر عن الحجج الأخلاقية والدينيةوالسياسية فإن هذه دعوة صريحة، بحسب ألكسندر جوكيتش، للعودة إلى شرور ومآسي الحرب العادلة الكلاسيكية في القرون الوسطى؛ لقد دأبت نظرية القانون الدولي الإنساني

*ـ ولدت الوضعية من رحم تطلعات سانت سيمون Saint Simon وأوغست كومت Auguste Comte لتطهير العلم من الميتافيزيقيا، وجاءت لتمثل رغبة القرن التاسع عشر في جعل العلم الطبيعي النموذج الوحيد للمعرفة، حتى في قضايا التاريخ والثقافة الإنسانية. وفي مواجهة ذلك ظهرت تيارات متململة من هذه القيود أبرزها الكانطية الجديدة NeoKantianism. انظر: تيرنس بول وريتشارد بيللامي: **" موسوعة كمبريدج للتاريخ، الفكر السياسي في القرن العشرين"**. المجلد الثاني، ترجمة: مي السيد مقلد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2010، ص 11.

[1]- Xu Jin: **«The evolution of international laws of war»**. Chinese journal of international politics. Vol 2, 2008, p, p 171,203.

وزميلتها نظرية حقوق الإنسان على رفض التمييز بين المشاركين في الحرب سواء كانوا معتدين أو مدافعين، ولكن إحياء والزر لعقيدة من العصور الوسطى كان فيه مخاطر واضحة باحتمال إعادة الأسوأ.[1]

الفرع الثالث: مايكل والزر والعودة إلى العصر الوسيط

في خليج ويستمينستر Westminster بلندن توجد لوحة تذكارية بأسماء كل قادة الطائرات المقاتلة المطاردَة الذين سقطوا في معارك الحرب العالمية الثانية، بينما لا توجد أي لوحة بأسماء قائدي الطائرات الهجومية (المُقنبِلة)، وقد يبقون على الدوام مجهولي الهوية، لأن الأوائل قاتلوا وفق قواعد الحرب ضد وحدات أخرى، بينما الآخرون طرح خوضهم للقتال قضية أخلاقية خطيرة، الواقع أنهم شاركوا بطريقة ما في إبادة المدنيين؛ هذه القنبلة التلقائية للمدنيين التي استهدفت نشر الرعب ليست بطريقة أخلاقية ولا عادلة للدخول في الحرب، ولكن هل يمكن اعتبارها كذلك إذا كانتالمجموعة المقاتِلة تواجه خطر الزوال المطلق؟؛ هنا تكمن عقدة المسألة: من بإمكانه أن يحكم، متى وبأي مقاييس تصبح الإمكانيات المستعملة في نزاع ما مقبولة أخلاقيا؟[2] في حالة بعينها، وهي القَنبلة الإنجليزية للمدن الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية، يعتقد مايكل والزر أنها حالة يمكن تبريرها أخلاقيا، ففي الوقت الذي كانت الجيوش النازية تحرز الانتصارات والتقدم في أراضي أوروبا كانت إنجلترا وحدها في المعركة، وحتى عام 1942 لم يكن لإنجلترا من حيلة أخرى، بوصفها أمة مُعتدى عليها وعلى حافة الموت، إلا هذه القنبلة العمياء؛ موقفٌ يطلق عليه والزر

[1] - Aleksander Jokic: **«what's a justwartheorists ?».** Op. Cit, p 95.

[2]- جون كلود ريانو بوربالان: **" هل هناك حروب عادلة؟ حول كتاب مايكل والزر: الحروب العادلة وغير العادلة".** في: جان فرانسوا دورتيي: " فلسفات عصرنا: تياراتها، مذاهبها، أعلامها وقضاياها". ترجمة: إبراهيم صحراوي، الجزائر: منشورات الاختلاف، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2009، ص 226.

تسمية «الطوارئ القصوى» Supreme emergency (عليك احترام العدالة إلا إذا كانت السماء على وشك السقوط).[1]

يُعتبر مايكل والزر ناقدا شرسا للواقعية، يرفض بشدة كل الفرضيات التي تتصل بقدسية وأخلاقية الحدود «إن الحدود الموجودة هي على الأرجح اعتباطية، رُسمت بطريقة رديئة، أو هي نتاج حروب قديمة، فمن وضعوا الخرائط اتصفوا، على العموم، بالجهل أو كانوا تحت تأثير الكحول وحتى الفساد»،[2] إنه لا يحصر تأسيس الدول في عامل سلبي يتمثل في تجنب الفوضى فقط، وإنما أيضا في رغبة إيجابية جماعية في التعايش المشترك استنادا إلى قيم أخلاقية وروابط اقتصادية، ثقافية واجتماعية، يقول والزر» ليست ثكنات الجيش فقط، كما روَّج دافيد هيوم David Hume، هي المصدر الأصلي لتنشئة المدن، ولكن أيضا المعابد، والمقابر، ومنشآت الري»[3] .

مَثّل كتاب «الحروب العادلة وغير العادلة» في جزء كبير منه انتقادا لحرب فيتنام، إلا أن والزر وَسمَ مؤلَّفه بحجة أخلاقية تتضمن أمثلة تاريخية واضحة بدءا بمراجعة ما كتبه ثيوسيديديس حول الحوار الميلوسي Melian dialogue، أين اعتبر والزر طريقة حديث جنرالات أثينا مع ميلوس Milos بالنادرة والشاذة في التاريخ العسكري جاءت بسبب التدهور العام في السلوك على امتداد العالم اليوناني[4]، فالحرب في نظرية والزر مؤطرة قانونا تقتصر على الوحدات المقاتلة فقط، لذلك كان على الأثينيين أن يواجهوا مسؤولياتهم لما قرروا تهديم مدينة ميلوس وإبادة شعبها

[1]- Michael Walzer: **«Just and unjustwars: A moral argument withhistorical illustrations».** London : Allen lane, 1978, p, p 231, chap 16 « Supreme emergency ».

[2]- Ibid. p 578.

[3]- Michael Walzer: **«Spheres of justice: A defence of pluralisme and equality».** Oxford : Basil blackwell, 1985, p 65.

[4]- Michael Walzer: **«Just and unjustwars: A moral argument withhistorical illustrations».** Op. Cit, p 5.

رغم أنها كانت محايدة وليست في حرب ضدهم، وهو نفس الالتزام المنوط بفرنسا في حرب الجزائر واليابان في الحرب العالمية الثانية.[1]

في كتابه الحديث «جدل حول الحرب» نحى والزر منحى مدافعا عن سياسات التدخل «لم أقصد التخلي عن مبدأ عدم التدخل بل قصدت الاحتفاء باستثناءاته» ويتابع «أينما يكون من الممكن إنهاء عمل فاحش وقذر يلزم القيام بذلك، وإن لم نقم نحن (المفترض أننا أكثر شعب محترم في العالم) بذلك، فمن سيقوم به إذن؟»[2]، وتبعًا لذلك فإن السياسيين دون الأشخاص العاديين يمكنهم وحدهم أن ينتهجوا مسألة «الأيدي القذرة» Dirty hands في سبيل تحقيق الصالح العام، ولتوضيح ذلك ضرب والزر مثل «القنبلة الموقوتة» ليكون في قلب الجدال الدائر حول الأخلاق والمصلحة، لقد تصوّر والزر قائدا سياسيا معارضا للتعذيب تم انتخابه حديثا، يقوم بأول زيارة له إلى مستعمرة وعدها بمنحها الاستقلال، إلا أنه وتحت حتمية حماية أرواح الأشخاص، يضطر إلى التصريح بتعذيب متمرّدٍ على علم بأماكن القنابل المجهزة للانفجار، فعل ذلك رغم اقتناعه بأن التعذيب أمر خاطئ ومزر.[3]

على إثر انهيار الشيوعية والتشويه الذي لحق بسمعة الليبرالية والانتشار الواسع لعدم الثقة في مختلف الأيديولوجيات السياسية، باتت المساعدات الإنسانية هي البديل الأمثل والمقام الأول في اهتمامات العالم؛ إن العمل الهادف إلى إنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة حسب والزر لا يوسم بأنه زكاة وإحسان Charity and philanthropy فقط، بل هو واجب Duty أيضا؛ فمن بين كل النزعات التي

[1]- جون كلود ريانو بوربالان: **" هل هناك حروب عادلة؟ حول كتاب مايكل والزر: الحروب العادلة وغير العادلة".** مرجع سابق، ص 228.

[2]- Michael Walzer: **«Arguing about war».** New haven, London : Yale universitypress, 2004, p 81.

[3]- Michael Walzer: **«Political action: The problem of dirty hands».** Philosophy and public affairs, Volume 2, Issue 2, Winter 1973, p, p160, 180.

ظهرت في الآونة الأخيرة تبقى الإنسانية Humanitarianism هي الأكثر أهمية (Humanitarianismisprobably the most important «ism » in the world today[1])

بعد سرد سياق متناسق من الأمثلة التاريخية يخلص والزر إلى أن الحرب العادلة حرب محدودة تجري وفقا لجملة من القواعد الموجهة قدر الإمكان إلى الحد من استعمال العنف والإكراه تجاه السكان العزّل على أن تحتكم مجريات الحرب إلى ضرورة التفرقة بين المحاربين وغيرهم، وأن لا تتجاوز تكلفة الدمار الذي تحدثه الحرب المكاسب المتوقعة، إضافة إلى أن القضية العادلة والمقصد الواضح واستيفاء كافة الوسائل المتاحة لحل النزاع والهيئة الشرعية الكفيلة بإعلان الحرب والأمل في النجاح، كلها قواعد إقرارها بإحكام يحدد الحرب العادلة من عدمها.

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 أصدر مايكل والزر رفقة ستين أكاديميا أمريكيا بيانا بعنوان «لماذا نحارب: رسالة من أمريكا» Whatwe'refighting for a letterfromAmerica، جسّد البيان آراء فسيفساء فكرية واسعة، على الأقل بالمعايير الأمريكية، بدءا من الليبراليين اليساريين المعتدلين وانتهاء بالمحافظين اليمينيين (وفي مقدمتهم فرانسيس فوكوياما وصامويل هنتنغتون).

أشار مطلع الرسالة إلى القيم الأساسية التي تُمثل، وفقا للموقعين، أفضل ما في الولايات المتحدة، إنها القيم التي ذهبت إلى الحرب من أجلها:[2]

نحن نؤكد على خمس حقائق جوهرية تتصل بالناس كافة دون تمييز:

1 ـ يولد البشر جميعا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق.

[1]-Michael Walzer: **«On humanitarianism: Is helpingotherscharity, or duty, or both ?».** Foreignaffairs, July / August 2011. Issue. Volume 90, p 69.

[2]- David Blankehorn and othersignatories: **«Whatwe'refighting for a letterfromAmerica».** U.S. A : Institute for American values, 2002, p, p 1, 17.

2 ـ الموضوع الأساسي للمجتمع هو الفرد البشري، والدور المشروع للحكومة يتمثل في حماية وتعزيز شروط الازدهار البشري.

3 ـ للبشر رغبة طبيعية في السعي إلى الحقيقة المرتبطة بأغراض الحياة وغاياتها النهائية.

4 ـ حرية الضمير والحرية الدينية من حقوق البشر التي لا يمكن المساس بها.

5 ـ القتل باسم الرب مناقض للإيمان به، وخيانة عظمى لشمولية وعالمية الإيمان الديني.

«نحن نحارب دفاعا عن أنفسنا وعن هذه المبادئ العالمية الشاملة».

تساءلت الرسالة في عنوان مستقل عما إذا كانت هذه الحرب عادلة « A Just War ?»؛ انتهى الموقعون إلى أنها كذلك، بما أنها تفي بالشرط القائل «أن الحروب العدوانية والحروب التي تستهدف زيادة الثروة أو القوة هي الحروب التي لا يمكن القبول بها».

مِثل هذه الأنماط التي ارتبطت بنظم الفكر الديني والفلسفي سعت إلى إبعاد-احتواء فورات العنف عبر التبشير بنظام القانون والأخلاق المرتكزان على المسلمات المنظَّمة للحقيقة المعطاة بوصفها منزلة ذات طبيعة ما ورائية، لذلك قد تغدو الذات المتعالية، بمتطلباتها الصارمة وبنشدانها السلم الكوني، محل سخرية إستراتيجيي الحرب العادلة.[1]

[1]- محمد أركون، جوزيف مايلا: **" من منهاتن إلى بغداد: ما وراء الخير والشر"**. ترجمة: عقيل الشيخ حسين، بيروت: دار الساقي، ط1، 2008. ص 83.

الفصل الثاني
حوار نظريات العلاقات الدولية
حول التدخل العسكري
لاعتبارات إنسانية

لا مهرب من النظرية، فهي مركز الجاذبية في حقل العلاقات الدولية كما أنها ركيزة أساسية لتفسير ديناميكيات السياسة العالمية، غير أنه يجب إدراك طبيعة التنوع في «نظريات العلاقات الدولية»؛ ليس المقصود بالتنوع تلك النظم الفكرية «المتضاربة» التي هيمنت تاريخيا (الواقعية، الليبرالية، الماركسية)، وإنما، وبشكل أدق، «النظريات الوافدة» إلى التخصص من حقول معرفية وعلمية أخرى؛ من الاقتصاد (نظرية اللعبة والليبرالية المؤسساتية)، من البحوث الثقافية (الدراسات ما بعد الكولونيالية)، من الفلسفة (التعددية، ما بعد البنيوية، التعدديةوالكوسموبوليتانية)؛ يكمن سر الترحاب الذي لقيته هذه النظريات من طرف «تخصص العلاقات الدولية» إلى كون هذا الأخير «مؤسسة» Corporation استطاعت أن تكون متميزة وفريدة في طرح «اللعبة العلائقية من الاعتراف والمصلحة المتبادلة بين «النظريات الأصلية» و «النظريات الوافدة»؛ إلا أنه في النهاية يبقى التخصص، وكأي نظام اجتماعي، مجال مهيكل تتغلغل فيه علاقات القوة؛ من المرجّح في ذلك أن تكون النظرية التي ظهرت في الولايات المتحدة أكثر نفوذا من تلك التي ظهرت في إنجلترا أو الجزائر.[1]

المطلب الأول: النقاش الواقعي ـ التعددي ـ التضامني حول التدخل الإنساني

غالبا ما يشار إلى تدخل فرنسا وبريطانيا في لبنان عام 1860، نيابة عن المحفل الأوروبي لحماية الموارنة المسيحيين، كحالة تدخل نادرة في التاريخ الحديث، على الأقل حتى التدخلات الإنسانية المشتركة في شمال العراق عام 1991 والصومال عام 1992.

[1]- أوليه وايفر: **" أ مازال في الإمكان اعتباره تخصصا بعد كل هذه الحوارات؟"**. في: تيم دان وآخرون (محررون): **" نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"**. ترجمة: ديما الخضرا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

إن قراءة موجزة في التاريخ تُظهر أن التدخل الإنساني ظل دائما في نطاق اختصاص سيادة الدولة، وذلك لمنع الانتهاكات الجماعية من مذابح واضطهاد وتدمير لشروط المعيشة، لهذا تم وسم التدخل في لبنان بالوضع الاستثنائي، لا يعدو أن يكون «بجعة سوداء Black swan» لم تؤثر على ما تم إقراره بأن الأصل في ضبط مصالح الدول يكمن في احترام السيادة وتكريس مبدأ عدم التدخل.

يسائل طوني برامس كنودسن TonnyBremsKnudsen الطرح السابق بسيل من الشكوك، وبعد سرد أمثلة تاريخية من التدخلات الإنسانية في اليونان 1827 ـ 1830، لبنان 1860 ـ 1861، كريت 1866 ـ 1868، البلقان 1875 ـ 1878 ومقدونيا 1903 ـ 1908 يخلص كنودسن إلى أن التدخل الإنساني هو القاعدة في علاقات الدول، وفترة ما بعد 1990 لا تمثل إلا عودة لما هو طبيعي.[1]

ظل هذا الافتراض محور جدال أفكار بين التيارات الواقعية والتعددية والقانونية الوضعية في مواجهة الليبرالية والتضامن وأصحاب المذهب الطبيعي.

الفرع الأول: تنبيهات الواقعية

الدولة حسب الحجة الواقعية «استحواذية» تمتلك الرغبة الفطرية في الهيمنة على الآخرين (Animus dominandi)،[2] وفي ظل بيئة يطغى عليها الفوضى يجب أن يتجه اهتمام الدولة إلى القوة دون عداها، وإنّ كل مسعى لتحقيق أي شيء، خلاف تعظيم القوة، كالتطلع لتكريس العدالة أو الاحتكام إلى نوازع التعاطف سيجعل الدولة عرضة للهجوم أو قابلة له، فالمصالح الوطنية حسب هانس مورغانتو Hans Morgenthau «محددة بلغة القوة» ولا مجال لاستخدام

[1]- TonnyBremsKnudsen: **«The history of humanitarian intervention: the ruleor the exceptions».** Op. Cit, P 2.

[2]- ichard Ned Lebow: **«Why nations fight: past and future motives for war»**. Op. Cit, P 35.

حقوق الإنسان في السياسات الخارجية، أما جورج كينان George F. Kennan فَحَصر المصالح الوطنية للمجتمع، التي يجب أن تنشغل عليها الحكومة، في المسائل المتعلقة بالأمن العسكري وسلامة الحياة السياسية ورفاهية المواطنين، ويؤكد كينان بأنه لا صفات أخلاقية لهذه الحاجات، إنها ضروريات الوجود الوطني، لا يمكن تفاديها كما لا تخضع للتصنيف باعتبارها سيئة أو جيدة.[1]

يعتقد عالم الاجتماع البارز سيمور ليبست Seymour Martin Lipset أن الأمريكيين يمتازون بأخلاق طوباوية، ويضغطون بشدة لمأسسة الفضيلة وتدمير الأشرار والقضاء على المؤسسات والممارسات السيئة، إلا أن رمز الواقعية الهجومية جون ميرشايمر John Mearsheimer يشكّك في ذلك بناء على منطق التضاد بين الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية، فمراعاةً لشعور العامة يبرع الأكاديميون الأمريكيون في ترويج المبادئ الليبرالية داخل سوق الأفكار، مباديء يتم تطعيمها بقيم التفاؤل والفضيلة، ولكن خلف الأبواب المغلقة لا تتحدث النخب إلا بلغة القوة.[2]

يحاجج الواقعيون أن الأخلاقيات لا تتواجد إلا بين أفراد أو كيانات متساوية نسبيا، ولكن لا موقع لها في العلاقات بين دول كبرى وأخرى متناهية الصغر، تلك هي الحجة التي تفسر خطاب الأثينيين في ميلوس، وهي نفسها التي تجعل من فرضية الحياد الأخلاقي في المجال الدولي مجرد واقعة عرضية.[3]

رغم استبعادهم لأهمية الأخلاق في الشؤون الدولية، إلا أن المفارقة تكمن في أن أشهر منظري الواقعية أبدوا قلقا ضميريا واضحا لاستخدام القوة

---

[1]-Jack Donnelly: **«Universalhumanrights in theory and practice»**. U.S.A : Cornelluniversitypress, 1989, p, p 274, 275.

[2]- جون ميرشايمر: **" مأساة سياسة القوى العظمى"**. ترجمة: مصطفى محمد قاسم، الرياض: جامعة الملك سعود، 2012، ص، ص 31، 32.

[3]- دافيد فيشر: **" الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟"**. مرجع سابق، ص، ص 43، 44.

في العلاقات الخارجية، لذلك لا يصنف كل الواقعيين على أنهم مدافعين أشداء عن اللا أخلاقية والطبيعة الشريرة، فواقعيتهم دائما ما كانت توصف بأنها «ممانعة»، وهكذا كان مورغانتو كثيرا ما يؤكد على المحتوى والآثار الأخلاقية للأفعال الإنسانية والتي لا يمكن التغاضي عنها، ولكن رجال الدولة لا يستطيعون المراهنة على الاعتبارات الأخلاقية نظرا لطبيعة وظائفهم وحقائق السياسة الدولية، فالأخلاق مناسبة ومهمة في علاقات الأفراد، غير أنها لا تناسب علاقات الدول، «إن القواعد الأخلاقية تعمل في ضمائر الأشخاص بصفتهم الفردية»،[1] وبشكل نموذجي وصف مورغانتو ذلك بـ «المأساة» Tragedy؛ إنها المأساة اللا أخلاقية ولكنها ضرورية للسياسات الخارجية، وفي عمله الشهير «الرجل الأخلاقي والمجتمع اللا أخلاقي» يؤكد راينهولدنيبوهر ReinholdNiebuhr على الانفصال بين عالم الفرد بعلاقاته الأخلاقية وعالم الفعل الجماعي الذي تسوده القوة؛[2] و حتى أن الواقعي إدوارد هاليت كار Edward Halletcarr ذو النزعة المتشددة لتقديم الأخلاق والسياسة بوصفهما مجالين منفصلين، لا يلبث في نهاية كتابه «أزمة السنوات العشرين 1919 ـ 1939» أن يتراجع عن طرحه إلى درجة معينة، حيث يقول «إذا كان تجاهل القوة نزوعا طوباويا حالما، فإن الواقعية التي تتجاهل عنصر الأخلاق في أي نظام أخلاقي ليست إلا واقعية من النوع البعيد عن الواقع».[3]

قام هانس مورغانتو بإيراد محاورة تشيرتشل ـ ستالين في مؤتمر طهران 1943، بوصفها دليلا واضحا على أن للمُثل الأخلاقية مكانة مؤكدة في صلب السياسة العالمية، بما فيها سياسة القوى العظمى، حتى لو تعلق الظرف الزمني

[1]- Hans Morgenthau: **«Politicsamong nations: The struggle for power and peace»**. New York : McGraw-Hill Education, 7th edition, 2005, p 247.

[2] - Jack Donnelly: **«Universalhumanrights in theory and practice»**. Op. Cit, p 275.

[3] -Eduard H. Carr: **«The twentyyears' crisis»**. New York: Harper and Row, 1964, p235.

بالأحداث المأساوية لأكثر حروب التاريخ تدميرا؛ المحاورة كما وردت حسب مورغانتو: «قال ستالين لا بد من تصفية الأركان العامة الألمانية، فكل قوة جيش هتلر تعتمد على حوالي خمسين ألفا من الضباط والفنيين، إذا ما تم احتجاز هؤلاء وإعدامهم رميا بالرصاص مع انتهاء الحرب فإن القوة العسكرية الألمانية تكون قد أُستؤصلت».يقول تشيرتشل بأنه رد عليه: «إن البرلمان والجمهور البريطانيين لن يقبلا قط بأي إعدامات، يتعين على السوفييت ألا يكونوا واهمين حول هذه النقطة، أُفضّل أن أساق الآن وهنا إلى الباحة وأُعدم رميا بالرصاص، على تلطيخ شرفي وشرف بلادي بالعار».[1]

إذًا، لم يرفض الواقعيون الأخلاق تماما، إلا أنهم عارضوا، وبشراسة، توظيف النزعة الأخلاقية في السياسات الخارجية، فكثيرا ما كان ستانلي هوفمان يؤكد أن الولايات المتحدة تتبنى سياسة مغالية في التيه والفخر، تسعى فيها للهيمنة الدولية تحت قناع المثل العالمية الحميدة،[2] لذلك وجب حسب الواقعيين الانتباه بشكل دائم، كلما تعلق الأمر بسلوكيات التدخل، إلى النقاط التالية:[3]

مخاطر التضخيم الأخلاقي للذات: يمكن غريزيا تبني موقف السمو الروحي والتفوق الأخلاقي على الدول الأخرى، دون مبالاة بعيوب الذات، ويستشهد الواقعيون بخطاب الرئيس الأمريكي ويليام ماكينلي William McKinley حول ضم الفلبين لإبراز مخاطر الانزلاق نحو النزعة الإنسانية المتعالية وما يتخللها من مشاعر دينية وأخلاقية؛ لقد كان نموذجا لخطاب مغالي في النفاق والتظاهر بالتقوى، هَدفَ من خلاله التأثير في مستمعيه من أكليروس الكنيسة الميثودية «كنت أذرع غرف البيت الأبيض جيئة وذهابا أمسية بعد

[1]- Hans Morgenthau: **«Humanrights and Foreignpolicy».** New York:Council on religion and international affairs (CRIA). 1979, p, p 1, 2.

[2]- Stanley Hoffman: **«America goes backward»**. U.S.A: New York review books, 2004, p 74.

[3]- C.A.J Coady: **«The ethics of armed humanitarian intervention»**. Op. Cit, p 15.

أخرى حتى انتصاف الليل، ولا أشعر بالخجل حين أخبركم بأنني ركعت على ركبتي وصليت لله القدير كي يهديني سواء السبيل أكثر من مرة، وفي إحدى الليالي أتاني الخاطر على هذا النحو، لا أدري كيف لكنه أتى، لا يمكننا أن نعيدهم إلى إسبانيا، لا يمكننا أن نتخلى عنهم لفرنسا وألمانيا منافستينا التجاريتين في الشرق، لا يمكننا أن نتركهم وحدهم فليسوا أهلا للحكم، ليس أمامنا من خيار سوى أخذ الفلبينيين جميعا، وتعليمهم والنهوض بهم، وتحضيرهم، وهدايتهم للمسيحية، وبذل أقصى طاقتنا بمباركة الرب في سبيلهم باعتبارهم إخوانا لنا مات من أجلهم المسيح أيضا».[1]

يرى الواقعيون في هذا تشويها لحقيقة الأخلاق وتنميطا لمفهوم السياسات الشريرة، فالنزعة الأخلاقية في السياسات الخارجية تميل إلى أن يصبح توجهها متمركزا على مناطق وأشخاص معينين، لذلك فإن بديهية «رجال أخيار–رجال أشرار» Good guys / Bad guys تستثني بطابعها البارانوي شبكة معقدة ودقيقة من الأحكام الأخلاقية والسياسية، إذْ أن تقديس النفس غالبا ما يسير جنبا إلى جنب مع شيطنة للأخر The demonization of the other، وهذه الازدواجية جِدُّ الجامدة تكون عقبةً تمنع صياغة أخلاقيات رصينةفيما يرتبط بالمسؤولية الدولية.

فعلا، هناك سياسات وقادة سيئون للغاية، إلا أن الواقعية تملي بانتباه إلى أن الشر متأصل في النفس البشرية، فالعالم في وضعه الطبيعي خِلعةٌ للغرائز النرجسية المغرورة للإنسان، بتعبير طوماسهوبز Thomas Hobbes، لذلك لا غرابة في أن من وُسموا على أنهم وحوش اليوم كانوا حلفاء بالأمس، وقد

[1]- نيال فيرجسون: **" الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية"**. ترجمة: معين محمد الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2006، ص 86.

يصبحون كذلك غدا؛ إن هذه الشيطنة للآخر يمكن أن تضرب في الصميم الإجراءات والتصورات المرتبطة بسياق التدخل.

مخاطر التبسيط لمفهوم الأخلاق: حيث غالبا ما تنال انتهاكات حقوق الإنسان القسط الأوفر في النظرة إلى الصراع، وهذا يشكل مصدر قلق للواقعيين، لأن التعامل هنا يكون مع وميضٍ تاريخي دون إدراك شامل لخلفيات الفضائع والاضطهاد الممارسين، وإن اللجوء إلى التدخل كإجراء تصحيحي لا يعدو أن يكون رد فعل غضبي، بعيدا عن حقائق راسية تحتاج مباديء مغايرة لسبرها وتطبيقها، فالغضب لا يمكن أن يكون بديلا عن البصيرة.[1]

مخاطر الفرض غير المشروع للقيم على الآخرين: في ظل نُظمٍ قيمية غير متناسقة، وظروف متباينة، فإنه من غير اللائق اللجوء إلى القوة لفرض مبدأ أخلاقي معين؛ قد يكون الفصل بين الدين والدولة وحرية التعبير وتشجيع الفن قيما هامة يتوجب أن تتضافر جهود الجميع لتدعيم أواسرها، إلا أن قيما أخرى يستدعي تباين الأنساق الثقافية التفاوض بعنايةٍ وحذرٍ مع السكان المحليين بخصوصها، وإلا أن أي محاولة لفرضها من طرف المتدخل قد يكون كارثيا، فالحق في الملكية الخاصة غير المقيدة للأسلحة، على سبيل المثال، إن كان قيمة مطلقة في نظر القوة المتدخلة، فليست هي كذلك من ناحية المطالبة العالمية؛[2] لقد تساءل مورغانتو في هذا الموضع «إلى أي مدى يحق لأمة أن تفرض قيمها الأخلاقية على الأمم الأخرى؟» وناقش كينان أنه «ليست هناك معايير أخلاقية مقبولة دوليا يمكن أن تستند إليها حكومة الولايات المتحدة إذا رغبت في القيام بمهمة ما باسم المبادئ الأخلاقية».[3]

[1]- C.A.J Coady: «**The ethics of armedhumanitarian intervention**». Op. Cit, p 16.
[2]- Ibid, p 16.
[3]- Jack Donnelly: «**Universalhumanrights in theory and practice**». Op. Cit, p 278.

الفرع الثاني: وستفالية التعددية

إن الفكرة الكلاسيكية القائلة بأن القانون الدولي هو جملة أعرافٍ وممارساتٍ تستدعي التزاما من جانب الممارسين الدوليين، بقدر ما تستحضر نوعا من الفهم الأنتروبولوجي للقانون الدولي، تبقى فكرة قديمة نسبيا قامت على أساس الافتراض المسبق بوجود صورة تعددية للمجتمع الدولي، وكلمة «تعددية» تشير إلى أن تصرف الإنسان على الصعيد الدولي يتكشّف عن مجموعة متباينة، وأحيانا متناقضة، من التجارب[1]، إنها المبادرات التي تخلق مجتمعا مشتركا متآلفا من رحم التنوعات الموجودة بداخله، فعلى سبيل المثال في الشارع نفسه بـ «سيلفر سبرينغ ـ ماريلاند» SilverSpring, Maryland تتواجد الكنيسة الكاثوليكية الفيتنامية بجانب المعبد البوذي الكمبودي والكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ومركز للمسلمين، إضافة لمعبد هندوسي، والتعددية هنا توصف على أنها واحدة من الاستجابات الممكنة لهذا التنوع الجديد.[2]

أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيس جمهورية ألمانيا الشرقية (1989) ألمح رئيس الاتحاد السوفييتي ميخائيل غورباتشيف Mikhaïl Gorbatchev إلى أن القوات المسلحة السوفييتية لم يعد لديها الاستعداد لانتهاج سياسات الانتشار والتدخل؛ عجّل هذا الخطاب بنهاية حقبة الهرمية الأصولية الشيوعية في أوروبا الشرقية، وقد عُرف هذا الخط الجديد في السياسة السوفييتية بـ «عقيدة سيناترا» Sinatra doctrine: كل شخص يستطيع أن يتصرف كما يحلو له»؛ جاء ذلك متناقضا بحدة مع «عقيدة بريجنيف» Brejnev doctrine التي اتبعت نزعة التدخل المسلح لإلزام أطراف الكتلة السوفييتية بأن تحذو حذو موسكو؛

[1]- Robert H. Jackson: **«Pluralism in international politicaltheory».** Review of international studies, Vol 18, No 3, Jul 1992, p, p 271, 281.

[2]- **«From Diversity to Pluralism».**The Pluralism project. Harvard university. In : www.pluralism.org/encounter/challenges , browsing history :5 February 2016.

كانت عقيدة سيناترا عقيدة تعددية بامتياز، قائمة على عدم التدخل وفق ما أرسته معاهدة وستفاليا The treaty of Westphalia 1648.[1]

تنادي حجة التعددية الدولية بأن النظام الاجتماعي والسياسي لقُطرٍ ما ينبغي أن يكون موضوعا للاختصاص الداخلي، ويجب أن يتاح لأي مجتمع، بمعزل عن الضغط الخارجي، اختيار شكل حكومته، وبمثل الحجة يمكن التأكيد على القيمة الإيجابية للتنوع الثقافي واحترام قيم الشعوب الأخرى، إلا أن المفارقة التي يطرحها النموذج التعددي هو تحرّيه الدقة الشديدة في كل ما يتعلق بإنصاف الفرد موازاةً مع عدم تحمسه للتدخل العسكري لاعتبارات إنسانية إذا كان هناك خلاف حول ماهية الخرق الفاضح لحقوق الإنسان.[2]

إن افتراض العيش في عالم دولة واحدة، أو حتى عالم عدد غير قليل من الدول ليس بمستقلٍّ وتابعٍ لأسرة سياسية واحدة، يدخل في صميم الهندسة التضامنية للعالم، غير أن الواقع يقول أن عالم اليوم عامرٌ بكثير من الدول المستقلة، وهو ما يجعل هذا الوضع وضع «تعددية إدارية»؛ تلك التعددية التي تشكّل القاعدة الدستورية-التأسيسية للعلاقات الدولية الوستفالية، وهو الوضع التعددي الذي عادة ما يشير له أستاذ الدراسات الكلاسيكية الخاصة بالمجتمع الدولي هيدلي بولHedley Bull وبدرجة أقل أدبيات ويليام جيمس William James، جون ديوي Jhon Dewey وَ راندولف بورن Randolph Bourne.

أما الترتيب الذي تكون فيه شؤون الدول الداخلية عائدةً لها وحدها، بما يُوعز للساسة والمواطنين أن يتمتعوا بكامل الحرية في اجتراح وتأليف قيمهم الداخلية وتصنيفها على رغباتهم، فذلك ما يعرف بـ «تعددية القيم»، أو بتعبير

[1]- روبرت جاكسون: **" ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول".** مرجع سابق، ص 310.
[2]- جون بيلس وستيف سميث: **" عولمة السياسة العالمية".** ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص 822.

هوراسكالن HoraceKallen «التعددية الثقافية» Multiculturalism وهي التعددية الأكثر عمقا في سياسة العالم، ولا يملك مجتمع الدول إلا العمل على ترسيخها ودعمها رغم توقع انطواء سيادة الدولة على سلسلة متنوعة من هذه القيم.[1]

استخدم هوراسكالن مصطلح التعددية الثقافية كصيغة مناقضة لنزعة الهيمنة الثقافية الأمريكية أو ما عُرف بـ «بوتقة الصهر» The melting pot، وذلك في كتابه «الديمقراطية في مواجهة بوتقة الصهر» Democracy Versus Melting Pot 1915 ورأى فيه بأن الجماعات لا تنزعُ وحسب إلى المحافظة على لغاتها ومؤسساتها وموروثها الثقافي، بل أن الديمقراطية تمنح هي الأخرى كل جماعة الحق في الاحتفاظ بخصوصياتها،[2] وإن كان كالن أسس الليبرالية على قاعدة التعددية فإن أشعيا برلين Isaiah Berlin بنى التعددية على قاعدة الليبرالية، فالحدود الثقافية في فكر برلين هي حدود طبيعية بنظر الناس؛ حدود ناشئة عن تفاعل جوهر هؤلاء الناس الفطري من جهة والبيئة وتجارب التاريخ من جهة ثانية؛ تبقى الثقافة اليونانية يونانية حتى النخاع، كما أن الهند وفرنسا وإيران هي نفسها وليست أي شيء آخر، فالثقافات غير قابلة للتنميط، يقول برلين: «يتشكّل المجتمع وفق الطريقة التي يعيش بها أفراده، بالسبل التي يفكرون ويشعرون ويتحدث بعضهم لبعض وفقها، بالملابس التي يرتدون، الأغاني التي ينشدون، الآلهة التي يعبدون، الطعام الذي يتناولون، قد تتشابه المجتمعات في أوجه متعددة، لكن اليونانيين يختلفون عن الألمان اللوثريين، والصينيين يختلفون عن كليهما، ما يسعون نحوه مختلف، مواضع خشيتهم وتقديسهم نادرا ما تتشابه».[3]

---

[1]- روبرت جاكسون: **" ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول"**. مرجع سابق،ص 328.

[2]- حسام الدين علي مجيد: **" إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع"**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، 2010، ص 141.

[3]- إزيا برلين: **" ضلع الإنسانية الأعوج: فصول في تاريخ الأفكار"**. تحرير: هنري هاردي، ترجمة: محمد زاهي المغيربي ونجيب الحصادي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2013، ص، ص 36، 37.

رفض برلين أي مفهوم يُركّز على الجانب الإيجابي للحرية، ودافع عن مفهوم يقتصر على تحقيق الحد الأدنى أو الجانب السلبي للحرية مجسّدًا في قاعدة عدم التدخل في شؤون الآخرين، حيث كان دافعه في ذلك الخشية من أن الرؤية الإيجابية ستقحم أولئك الذين يعتقدون أنهم تمكنوا من تركيب المعضلة الكونية، أو أولئك الذين اقتنعوا بوجود إجابة واحدة مستمرة وحل نهائي للسؤال الفلسفي الكلاسيكي «كيف يجب أن نعيش؟» يقول برلين: «هناك اعتقاد واحد مسؤول، أكثر من غيره، عن ذبح الأشخاص على مذبح المثل التاريخية الكبرى، ويتمثل في الاعتقاد بأنه يوجد في مكان ما، في الماضي أو المستقبل، حل نهائي»، ومن ثم فإنه كما أصبح المجتمع البريطاني نهاية القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين مختلطا بشكل متزايد نتيجة الهجرة المستمرة، فإن مثل هذه المشاعر الليبرالية أرست معالم نموذج بريطاني فريد في التعددية الثقافية،* نموذج وصفه تيموتيجارتون Timothy GartonAsh بـ «المعطف الفضفاض للهوية البريطانية»،[1] إلا أن نموذج التعددية الثقافية البريطاني الفريد تعرّض لأزمة، مثلما أوحى بذلك عنوان جريدة لوموند Le monde الفرنسية، عقب تفجيرات لندن 2005 والتي تورط فيها شباب بريطاني مسلم من عائلات مهاجرة، بيد أن هذه الصرخة المدوية من صحيفة عالمية لم تُثن جيمس غولدستونJames Goldston مدير «مبادرة عدالة المجتمع المفتوح» Open Society Justice Initiative في الولايات المتحدة من القول «لا تستخدموا التهديد الحقيقي

*- بعد ثورة 1917 هاجر برلين من لاتفيا إلى بريطانيا، وشغل منصب أستاذ النظرية السياسية والاجتماعية في جامعة أكسفورد.

[1]- ديفيد فيشر: **" الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟"**. مرجع سابق، ص، ص 57، 58.

للإرهاب من أجل تبرير تهميش أكثر من ربع قرن من الإنجازات البريطانية في مجال العلاقات العرقية».[1]

يؤكد برلين على أن البشر ينزَعون نحو إدمان التجمع داخل جماعات إقليمية محددة وخاصة، يتابعون عيشهم وفق إملاءات تلك الجماعة، وإن ضرورة العيش في عالم مليء بأناس آخرين ذوي حضارات مختلفة لا يلغي القدرة على الاعتراف بأولئك الآخرين كأخوة في الإنسانية، على أن تلتزم جميع الأطراف، كغاية ومحصّلة نهائية، باحترام كرامة وحرية بعضهم البعض.

من الواضح أنه بقدر ما تمحورت فلسفة برلين التعددية على رفض الأخلاق التضامنية الجانحة لتكريس التدخل لاعتبارات إنسانية، بقدر ما أعاد إلى الواجهة فكرة غروسيوس عن «المجتمع العظيم للجنس البشري كله».[2]

الفرع الثالث: الأخلاق الكوسموبوليتانية التضامنية

تُرجع الدراسات بواكير ظهور الفلسفة الكوسموبوليتانية إلى الفيلسوف الإغريقي ديوجين Diogenes، ذلك الفيلسوف الكلَبي المتهكم الذي عاش داخل برميل، وحين ذهب إلى الغرب في القرن الرابع قبل الميلاد، وردا على سؤال «من أين أنت؟» أجاب جوابه الشهير «أنا لست أثينيا ولا إغريقيا، أنا مواطن من هذا العالم»، كما كان لفكرة «كوسموبوليس» Cosmopolis أو المدينة العالمية مركز مرموق في الفلسفتين الرواقية والمسيحية.[3]

---

[1]- أمارتيا صن: **" الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي".** ترجمة: سحر توفيق، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008، ص 153.

[2]- روبرت جاكسون: **" ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول".** مرجع سابق، ص 332.

[3]- RebeckaLattevall: **«The idea of Kosmopolis: Twokinds of cosmopolitanism».** In : RebeckaLattevall and My Klockar Linder (Ed) : The idea of Kosmopolis : History, Philosophy and politics of world citizenship. Stockholm: Södertörn Academic Studies, 2008, p18.

في القرن الثامن عشر لم تكن مفاهيم «الكوسموبوليتانية» أو «المواطن العالمي» ترمز إلى نظرية فلسفية قائمة بذاتها، بقدر ما كانت تُعنى بالانفتاح وعدم التقوقع، فالكوني يُعرّف نفسه على أنه شخص غير مقيد بسلطة دينية أو سياسية، ولا يحمل أي أفكار مسبقة كما أنه لا يدين بولاءات ضيقة؛ ويتسم النموذج الكوسموبوليتاني المشترك بنخبة مميزة مؤلفة من مدراء عامين وأثرياء وجامعيين ومثقفين، تحافظ على وضعها على أسس الثورة المستقلة ونمط حياة كثير التنقل والأسفار يتم عبره تذوق الموسيقى والأطعمة والموضة والفن والأدب من مختلف أنحاء العالم.[1]

إن كُتّابا مثل ألريش بيك Ulrich Beck وأنتوني غيدنز Anthony Giddens وَ سكوت لاش Scott Lash يعتبرون العصر الحديث، الذي ساعدت العولمة في تعريفه وتحديد معالمه، يتّصف بفقدان سلطة المؤسسات والبنى والهياكل التقليدية بما في ذلك الحكومة والأسرة والكنيسة والدولة والأمة، وهو ما يؤدي إلى مزيد من التشخّص، بمعنى أن يصبح للبشر قدرة أكبر على سبك أساليب حياتهم ومسالكهم، وعلى نحو متزايد يقومون باختيار شعاراتهم وهوياتهم وقيمهم وارتباطاتهم الثقافية، لذلك وَكما يقول صامويل شفلر Samuel Scheffler أن الكوسموبوليتانية تتضمن أن يكون لدى الأفراد القدرة على التحقق والازدهار عن طريق سكّ هويات ذات سمات خاصة مستمدة من مصادر ثقافية متباينة وغير متجانسة، ولا ينظر إليها باعتبارها مُعرّفة بثقافة أو تراث معين، لذلك يراهن الكوسموبوليتانيون بدرجة كبيرة على التعليم، وفي كتابه «الثورة الثالثة» The thirdrevolution يرسم هارولد بيركن Harold Perkin خريطة لظهور مجتمع مهني كوني قوامه الأساسي التعليم، الذي يزود الأفراد بالمهارات والأفكار والمؤهلات المهنية التي تقلل من اعتمادهم على دولهم،

[1]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان: **"المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"**. مرجع سابق، 2008، ص 346.

وتُمكّنهم من التصرف على نحو كوسموبوليتاني،[1] وفي هذا الصدد يشار بالدوام إلى الرؤية المفصّلة لأعمال مارتا نوسباوم Marta Nussbaum حول التعليم الكوني؛[2] إلا أن الفكرة الأصلية للتضامنوالكوسموبوليتانية تبقى مدينة في نشأتها للفيلسوف الألماني إمانويل كانط Emanuel Kant.

تعتبر مقالة السلام الأبدي Perpetualpeace 1795 لـ «إمانويل كانط» مخططا فلسفيا هاما أُلف بمناسبة اتفاقية بازل للسلام بين بروسيا وفرنسا الثورية، وتفاعل على نحو عكسي مع النظرة التشاؤمية لـ طوماسهوبز الذي حاجج بأن السلام حالة وقتية يساندها ميزان القوى، كما اِتّهمَ في ذات المقال أساطين القانون الطبيعي (غروسيوس، بفندورف Pufendorf، دو فاتل) بأنهم مجرد «معزّين بائسين» Miserablecomforters لا يمكن أن تحتوي أفكارهم أدنى قوة قانونية.[3]

الدولة عند كانط «وحدة عدلية» وُجدت للدفاع عن مواطنيها ولتأييد الحق القومي، أما العلاقات الدولية فتنطوي على حق دولي يخول الدول التعايش فيما بينها (حق الأقوام Jus gentium) وذلك يتضمن فكرة الأمن الدولي؛ يشير كانط إلى فكرة الحق الكوسموبوليتاني Juscosmopoliticum وهي فكرة تشي بحق الجميع المشروع في الحصول على الاعتراف والحماية من جانب السلطات العامة، وإن كانوا غرباء، بوصفهم أفرادا من البشر؛ إنّ تتويج كلا الحقين: القومي والدولي يدفع إلى القول، حسب كانط، بأن حقوق الإنسان لم تعد طبيعية مجرّدة بل أضحت حقوقا وضعية تؤيدها الدول والمجتمع الدولي.

---

[1]- Paul Hopper: **«Understanding cultural globalization».** U. k : Polity press, 2007. P, P 218 .219.

[2]- RebeckaLattevall: **«The idea of Kosmopolis: Twokinds of cosmopolitanism».** Op. Cit, p 13.

[3]- Martti Koskenniemi: **«Miserablecomforters: International relations as new Natural law».**European journal of international relations, September 2009, Vol 15, No 3, p 395.

يفترض كانط أن يؤدي انتشار الحكم الجمهوري إلى التأسيس للحق الكوسموبوليتاني، فإذا كان أي شخص في العالم محروم من السلامة العدلية، فما من أحد سالم عدليا في العالم، لأن عالم الدول لا يتحمل وجود البرابرة بين ظهرانيه، إذ أنه من الاستحالة إغماض العين عن انتهاكات حقوق الإنسان، عمليات التعذيب، الإبادة الجماعية والإعدامات التعسفية وانتفاء حكم القانون.[1]

تحدث كانط بإسهاب كبير عن «الأمر القطعي» (وأحيانا الواجب القطعي)، وكلمة «أمر» قضية عملية مرشدة إلى نوع من الأفعال، تمتلك الوظيفة الإنشائية التي تتمثل في إكراه إرادة ما على شيء ما، فهو قاعدة مخصصة بواسطة الفعل «يجب»؛ إن الأوامر القطعية تملي على البشرية فعلا بوصفه هدفا عقليا وخيّرا بإطلاق.[2]

ما بعد ترتيبات 1945، تنازعت أطروحة «القانون الكوني الكوسموبوليتاني» أطروحتان بارزتان في الفلسفة الدبلوماسية الدولية:

أولا: التضامن الدولي المقيد (العدالة التوزيعية العالمية) لـ جون راولز John Rawls.

ثانيا: المجموعة القانونية التواصلية لـ يورغنهابرماس Jürgen Habermas.

أولا: التضامن الدولي المقيد

استخدم راولز مصطلح «الشعوب السمحة» Decent peoples ليصف مجتمعات غير ليبرالية لكن لديها من المؤسسات الأساسية ما يستوفي شروط الحق والعدالة، وضرب بذلك مثالا يوتوبيًا على مجتمعٍ إسلامي غير ليبرالي (كازانستان Kazanistan)، شعب غير عدواني يلتزم باحترام حقوق الإنسان

[1] ـ روبرت جاكسون: **" ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول".** مرجع سابق، ص، ص 365، 367.
[2] ـ هنسزندكولر: **" المثالية الألمانية".** المجلد 1، ترجمة: أبو يعرب المرزوقي، فتحي المسكيني، ناجي العونلي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2012، ص. ص 390، 392.

وتحتوي بنيته الأساسية على نظام هرمي تشاوري سمح؛[1] و بعيدا عن ما كان عليه الحال في عصور تاريخية مضت، فإن الارتكان إلى مباديء التعددية يُضيّق نطاق ما هو ممكن عمليا في الزمان والمكان الحاليين، لذلك قد تنشأ مشكلة، حسب راولز، في أن حدود ما هو ممكن ليست هي معطيات ما هو فعلي، وبالتالي لا مانع من المراهنة على الافتراضات والتكهنات للبرهنة بكل الحجج على أن العالم المثالي ممكن التحقيق، إن لم يكون موجودا بالفعل.[2]

يؤكد راولز على أهمية ترقية المؤسسات الدولية واعتماد سياسات جديدة وفقا لقانون الشعوب The law of peoples لاحتواء الدول الخارجة عن القانون (عندما تظهر مثل هذه الدول إلى الوجود)، ونجاح قانون الشعوب يقترن بالتخلي عن فكرة دولة واحدة تحكم العالم بأسره مثلما يقترن بـ «إعلاء حقوق الإنسان» من بين جملة الممارسات الجديدة، بمعنى أنه يجب أن تكون حقوق الإنسان موضع اهتمام للسياسات الخارجية لجميع النظم، العادلة منها والسمحة.[3]

يقتبس راولز من رايموند أرون Raymond Aron فكرة «السلام بالرضى» ومن شروطها امتناع الكيانات السياسية عن الاستمتاع بشمالة الفخر بأنها تحكم غيرها من الشعوب، فلا طائل من توسيع الأراضي إن كانت المصالح الجوهرية للشعوب السّمحة لا تشكل خطرا على الشعوب الديمقراطية؛ أما إذا كانت هناك دول خارجة عن القانون تنتهك حقوق الإنسان العالمية التي هي موضع تأييد واتفاق بين الشعوب الليبرالية والشعوب الهرمية السمحة على حد سواء،

[1]- جون راولز: **" قانون الشعوب وعَود إلى فكرة العقل العام".** ترجمة: محمد خليل، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2007، ص، ص 19، 26، 111.

[2]- نفس المرجع، ص، ص 31،32.

[3]- جون راولز: **" قانون الشعوب وعَود إلى فكرة العقل العام".**مرجع سابق، ص 66.

إذا وُجدت مثل هذه الدول فيجب أن تكون عُرضة لعقوبات شديدة أقساها «حق التدخل» وفق ما يمليه «واجب المساعدة».[1]

يضيف راولز أنه على الشعوب جيدة التنظيم واجب مساعدة «المجتمعات المغلوبة على أمرها»، وهي مجتمعات ليست عدوانية أو توسعية، تفتقر إلى التقاليد الثقافية والسياسية وإلى القدرات والمعارف والخبرات الفنية، كما تفتقد في غالب الأحيان إلى الموارد التكنولوجية والمادية التي تؤهلها لتكون مجتمعات جيدة التنظيم؛ في هذه الحالة يقع على عاتق المجتمعات جيدة التنظيم واجب إدخال مثل هذه المجتمعات إلى نادي «مجتمعات الشعوب جيدة التنظيم»، ويستدل راولز بدراسة أمارتيا صن Amartya sen التجريبية حول المجاعات عن أربع حالات (البنغال 1942، أثيوبيا 1972، الساحل 1972، 1973، بنجلادش 1976)؛* من هذه الدراسة يسترشد راولز بأن الهبوط في إنتاج الغذاء لم يكن بالضرورة السبب الرئيسي في المجاعات، ولكن غياب «حكومة سمحة» تراعي سعادة شعبها وتمتلك نظاما معقولا لتوزيع المساعدات كان هو السبب الرئيسي، لذلك فالمشكلة الرئيسية وفق استنتاجات صن واستدلال راولز هي أن المجاعات كارثة اقتصادية وليست مجرد أزمة غذاء، بعبارة أخرى أن المجاعات ترجع إلى فشل وأخطاء في البنى الاجتماعية والسياسية، والحكومات التي لا تولي اهتماما لحقوق الإنسان ستقف مكتوفة الأيدي وتترك الشعب يتضور جوعا في وقت كانت لها الإمكانية في أن تحول دون ذلك؛ والمجتمعات جيدة التنظيم، كما وصفها راولز، لا تسمح بأن يحدث شيء من هذا، وإن الإصرار على ترقية حقوق الإنسان لن يحول دون حدوث مجاعات فقط، بل سيكون قوة

[1]- نفس المرجع، ص، ص 113،65.

*- تحصل أمارتيا صن على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998 نظير دراساته المعمقة حول ظاهرة الجوع ونظريات التنمية البشرية، والدراسة التي استدل بها راولز هي:

AmartyaSen: **« Poverty and famines: An essay on entitlement and deprivation »** .Published to Oxford Scholarship Online, November 2003.

ضاغطة من أجل قيام حكومات فعالة، ويخفف متاعب التزايد السكاني بحيث يتناسب عدد السكان مع ما يستطيع اقتصاد المجتمع أن ينتجه.[1]

ثانيا: المجموعة القانونية التواصلية

يورغنهابرماس أحد الوجوه الفلسفية البارزة في مدرسة فرانكفورت النقدية ومُمثل جيلها الثاني، تمحور برنامجه الفلسفي أساسا حول «نظرية الخطاب الخُلقي» التي تضمنها كتابه الشهير «نظرية الفعل التواصلي»؛ حاول هابرماس إلغاء مركزية الفهم الذاتي Ethnologocentrism للعالم التي تُقدّم نفسها كنموذج مطلق تقاس عليه النماذج غير المعترف بها خارج المشروع الثقافي الغربي، وإبقاء الباب مفتوحا أمام ما يسميه بزيادة الفعل التواصلي Communication action بين الأفراد والجماعات كسبيل لإكساب الديمقراطية بُعدًا أكثر حيوية يحررها من أسر الإعلام الموجه والاستثمارات الطبقية والبيروقراطية.[2]

إن «التعلم من الكوارث» فكرة أساسية في مشروع هابرماس، ولأنه عاصر الفترة النازية وتبعاتها التراجيدية (معسكر أوشفيتس وقنبلة هيروشيما) عُني هابرماس بالتفكير فيما من شأنه أن يمنع تكرار ما حدث، ويُؤتيَ أنماطا للحفاظ على العالم المعاش Lebenswelt تتوافر فيه ظروف يندمج بموجبها الأفراد في «الخُلقية ما بعد التقليدية» ويشيّدون نظاما اجتماعيا على أساس معايير متينة، تُبنى وفقه ذات الإنسان الحداثية، وهذا الإنتاج للذات لا يتم إلا عبر الكفاح ضد الأجهزة وبالأخص ضد نظم السيطرة الثقافية، ولا سيما ضد

[1]- جون راولز: **" قانون الشعوب وعَود إلى فكرة العقل العام"**. مرجع سابق، ص، ص 145، 149.
[2]- توم بوتومور: **" مدرسة فرانكفورت"**. ترجمة: سعيد هجرس، ليبيا: دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، ط2، 2004، ص. ص 24، 25.

الدولة عندما تتحكم في الثقافة بنفس القدر الذي تتحكم به في الحياة السياسية والاجتماعية.[1]

يطرح هابرماس تمييزا ثلاثيا بين الخطاب الخُلقي (Moral) والخطاب الأخلاقي(Ethical) والخطاب البراجماتي(Pragmatic)؛ هذا الأخير وثيق الصلة بالنطاقين القانوني والسياسي، إذ أن السياسة والقانون معنيان أساسا بما هو ممكن، وفي وقت يتناول فيه الخطاب البراجماتي الغايات المنشودة كما هي ويدرس الوسيلة المثلى لتحقيقها، يقوم الخطاب الأخلاقي بتقييم هذه الغايات، لذلك يوسم الخطاب الأخلاقي في فلسفة هابرماس بأنه «غائي» من منطلق أنه معني باختيار الغايات، و «تقييمي عقلاني للأهداف» عبر تقدير «ما يناسبنا»، كما أنه «احترازي» يتعلق بسبر السُّبل التي تنتظم بها الرغبات والسعادة المستدامة للبشر.[2]

مع تعاظم أهمية فكرة الخطاب الأخلاقي في فلسفة هابرماس تبقى الأولوية للخطاب الخُلقي، لأن هذا الخطاب يظل الآلية الافتراضية لحل النزاعات بين الفاعلين في العالم المعاش، فعلى عكس الخطاب الأخلاقي يستبعد نظيره الخُلقي «القيم» من عملية التبرير، وبذلك فإنه يتفادى مصدر صراع عويص، فمهما كان الاعتبار الأخلاقي مبررا تبريرا وجيها، ومهما بلغت أهمية قيمة ثقافية بعينها، فمن الممكن دوما أن يبطلها معيار خلقي صحيح، فالمعايير الخلقية، متى كانت متاحة، تتفوق على القيم الأخلاقية التي تتعارض معها، والجدول التالي يوضح ملخصا للفوارق بين الخطابين:[3]

[1]- ألان تورين: **"نقد الحداثة"**. ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 1997. ص 434.
[2]- جيمس جوردن فينيلسون: **" يورجنهابرماس"**. مرجع سابق، ص، ص 103،101،
[3]- جيمس جوردن فينيلسون: **" يورجنهابرماس"**.مرجع سابق، ص، ص 104، 108.

جدول رقم 2: الفارق بين الخطاب الأخلاقي والخُلقي عند يورغنهابرماس،

	الخطاب الأخلاقي	**الخطاب الخُلقي**
المفهوم الأساسي	الخير / الشر	صائب / خاطئ، منصف / غير منصف
الوحدة الأساسية	القيـــم	المعايير
السؤال الأساسي	من المناسب لي أو لنا؟	ما العادل؟ ماذا ينبغي أن أفعل ولماذا؟
درجة الصحة	نسبية أو مشروطة	مطلقة أو غير مشروطة
نوع النظرية	احترازية وغائية	واجباتية
الغايات	النصيحة والحكم وترتيبالأفضليات	تحديد المعايير الصحيحة ومعرفة الواجبات

المصدر: جيمس جوردن فينيلسون: **«يورجنهابرماس»**. ترجمة: أحمد محمد الروبي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015، ص 104.

في تبريره للتدخل الإنساني في كوسوفو Kosovo يعتبر هابرماس أن هدفه «وضع حد للتطهير العرقي، مما يعكس حقيقة أن الدول يمكن لها أن تعمل وفق دوافع أخلاقية كوسموبوليتانية»، واعتبر هابرماس أن تدخلا كالذي حصل في كوسوفو «لا يمكن الحكم عليه بموجب المعايير المعتمدة حاليا في القانون الدولي، أين يصنف كتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة أو انتهاك لحظر استخدام أو التهديد باستعمال القوة، بل يمكن التعاطي معه كمحاولة لتحوير القانون الدولي في اتجاه كوسموبوليتاني»، وعلى أمل أن تتشكل المؤسسات الدولية على قواعد جديدة تؤسس وتحترم حقوق الإنسان يستدرك

هابرماس بالقول «أن الحد الفاصل بين القانون والأخلاق سيبقى مشوشا حتما».[1]

خلافا لـ هابرماس أرسى أكسل هونيث Axel Honneth (ممثل الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت) صرح قيم التسامح وكرامة الإنسان وضمان حقوقه الأساسية على «نظرية الاعتراف»* The theory of recognition فالتضامن في ظل المجتمعات الحديثة أصبح متوقفا على علاقات التقدير المتماثل والاعتراف المتبادل، فسيطرة الآخرين على ذات وبدن وإرادة الإنسان إهانة تقضي على ثقته في نفسه وفي الغير، وهذا ما أكده الكاتب النمساوي جان أميري Jean Améry الذي كتب عن معاناته في مراكز الاعتقال الألمانية «لن يكون في مقدور شخص جرى تعذيبه أن يتعامل مع العالم مجددا».[2]

إن توظيف الاتجاهات اللسانية بإفراط، مثلما فعل هابرماس، من شأنه، حسب هونيث، أن يعجز عن تفسير استمرار المواقف الصراعية التي يغذّيها الشعور بالظلم والاحتقار وفقدان الكرامة الإنسانية، هذه المعضلات لا يمكن تخطيها إلا بالاعتراف بحقوق الإنسان وكرامته في فضاء علاقات اجتماعية لا يقتصر على تواصل الأفراد فحسب، ولكنه مجال لانتشار النزاعات والصراعات، ولهذا وقصد

[1]- ليلى نقولا الرحباني: **" التدخل الدولي: مفهوم في طور التبدل".** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ط 1، 2011، ص 66.

*- تأثرت فلسفة هونيث بأفكار فردريك هيجل Friedrich Hegel الذي يرى بأن رغبة الإنسان في نيل التقدير والاعتراف قد زجت به عبر التاريخ في معركة دموية مصيرية من أجل المنزلة. كما تحدث أفلاطون Platon قبل ذلك عن الثيموسThymos(القوة الغضبية) كمحرك للسلوك البشري. انظر:

Francis Fukuyama: **« The end of history and the last man »**. New York: Avon books, 1992, p, p 12.13.

[2]- Jean Améry: **«par – delà le crime et le châtiment: Essai pour surmonter l'insurmontable».** Traduction : François Wuilmart. France : Actes sud, 2005, p 79.

تحقيق حياة ناجحة وخيّرة وجب تشخيص كل التجارب الأخلاقية والاجتماعية التي يستشعر فيها الإنسان بأن حقوقه مهددة وعرضة للضياع.[1]

المطلب الثاني: التدخل الإنساني من منظار المدرسة الإ ˙ بليزية للعلاقات الدولية

نشأت المدرسة الإنجليزية سنة 1959 تاريخ اجتماع اللجنة البريطانية British committee لمناقشة نظرية في السياسة الدولية، ويقر باري بوزان Barry Buzan بأن فكرة «المجتمع الدولي» International society، التي يُنظر لها في كثير من الأدبيات على أنها المفهوم الرئيسي في المدرسة الإنجليزية، ليست في الحقيقة أصيلة لها أو خاصة بها؛[2] إذ ترجع جذورها في الأصل إلى المؤرخ الألماني أرنولد هيرين Arnold Hermann Ludwig Heeren في مؤلفه الشهير «وجيز تاريخ النظام السياسي لأوروبا ومستعمراتها» A manual of the history of the political system of Europe and its colonies؛ وعلى غرار باري بوزان يقر الوجه البارز الآخر في المدرسة الإنجليزية ريتشارد ليتلRichard Little أن هذه الوثيقة التاريخية التي كُتبت في الأصل باللغة الألمانية سنة 1809 وتُرجمت إلى اللغة الإنجليزية سنة 1834 تركت أثرا بارزا في مفكري أوروبا والولايات المتحدة، ولا سيما الجيل الأول من منتسبي المدرسة الإنجليزية.[3]

خلافا لما تدل عليه التسمية (المدرسة الإنجليزية)، كان المؤسسون الأوائل من جنسيات مختلفة (هيدلي بول من أستراليا وتشارلز مانينغ Charles Manning من جنوب إفريقيا) وانصبّ تركيز المدرسة على دراسة العلاقات الدولية من

---

[1]- كمال بومنير: " **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث**". الجزائر: منشورات الاختلاف. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون. ط 1، 2010، ص، ص 126، 127.

[2]- Barry Buzan: «**An introduction to the English School of international relations**». UK : Polity press, 1st p, 2014. P 5.

[3]- Richard Little: «**The expansion of the international society in Heeren'saccount of the European States – System».**School of sociology, politics and international studies.Paper presented at the international studies association 49th annual convention, San Francisco, March 26, 29. 2008. P 2.

زوايا التاريخ والفلسفة والقانون تزامنا مع توهج البارادايم السلوكي الكمّي التجريبي في الولايات المتحدة، ولم تكن للمدرسة مصلحة في الترويج للسياسة الخارجية البريطانية، بل لا وجود لسمات فكرية إنجليزية في منهجها الفكري، وأنصف توصيفٍ لها على أنها مزيج بين التاريخ الأوروبي والقانون وعلم الاجتماع والنظرية السياسية.[1]

الفرع الأول: التقاليد الثلاثة في فكر المدرسة الإ ˙ بليزية

بُني تفكير المدرسة الإنجليزية على ثلاث مفاهيم أساسية:

أ ـ النظام الدولي (International system) ب ـ المجتمع الدولي (Internationalsociety) ج ـ المجتمع العالمي (World society).

يتفق كل من هيدلي بول وَمارتن وايت على أن قصة العلاقات الدولية محكومة بنواميس Traditions ثلاثة: الواقعية أو الناموس الهوبزي، العقلانية أو الناموس الغروسيوسي، الثورية الكونية أو الناموس الكانطي.[2]

ـ **النظام الدولي (هوبز/ مكيافيللي، الواقعية):** يتمحور حول سياسات القوة بين الدول، ويضع هيكل ونسق الفوضى الدولية في مركز التنظير للعلاقات الدولية، مع الإقرار بأن هذا المقترب يستساغ على نحو أفضل خارج المدرسة الإنجليزية (على نحو خاص عند النظريتين الواقعية والواقعية الجديدة)؛ إنه يستند أساسا إلى توصيف وجودي للدول Ontology of states مما يخوله أن يكون أقرب إلى الإبستمولوجية الوضعية والمنهجيات المادية والعقلانية منه إلى المدرسة الإنجليزية.

---

[1]- Barry Buzan: **«An introduction to the English School of international relations»**. Op. Cit, p 5.

[2]- Nicholas J. Wheeler: **«Pluralist or solidrist conceptions of international society: Bull and Vincent on humanitarian intervention».**Journal of international studies.Vol 21. No 3, 1992, p 463.

ـ **المجتمع الدولي (غروسيوس/العقلانية):** أو أحيانا «مجتمع ما بين الدول» Interstatesociety، يركز على مأسسة Institutionalization المصالح المتبادلة والهوية بين الدول، ويضع خلق وصيانة المعايير والقواعد والمؤسسات المشتركة في صلب نظرية العلاقات الدولية.

تبدو الفكرة الأساسية للمجتمع الدولي بسيطة «مثلما يعيش الأفراد في مجتمعات لها شكل معين وتشكّلت من قبل، تعيش الدول بدورها في شكل مجتمع دولي تشكّل من قبل»، وبصورة اقتباسية يتضح أن فكرة المجتمع الدولي هي عقد اجتماعي بين المجتمعات نفسها، ولكن يجب مراعاة سياق أن الدول كيانات مختلفة جذريا عن البشر، والمجتمع الدولي ليس مماثلا للمجتمع المحلي، ويجب أن يُدرس على أنه شكل متميز؛ فـ «الفوضى» أو«الأناركية» Anarchy قاعدة خام أتت بها الواقعية إلى نظريات العلاقات الدولية، ولكنها تبقى قاصرة عن تفسير كيفية نظر الوحدات الدولية إلى بعضها البعض، خاصة إن كانت هذه الوحدات تتقاسم هوية مشتركة، وتتفق على مجموعة شائعة من القواعد والمعايير.

كانت فكرة المجتمع الدولي محور التركيز الرئيسي لفكر المدرسة الإنجليزية، ولأنها تركز على أهمية التفاهمات المشتركة والهوية والقيم في مجتمع محكوم بالفوضى، فإنها تقترب على نحو وثيق من الإبستمولوجية البنائية Constructivistepistemology والمناهج التاريخية.[1]

ـ **المجتمع العالمي (كانط/الثورية):** ترتبط أساسا بالنظرية السياسية المعيارية Normativepoliticaltheory تهتم بالأفراد والمنظمات غير الحكومية، وجوهريا سكان العالم ككل، وتركّز على الهويات والترتيبات المجتمعية العالمية، وتضع تجاوز نظام

[1]- Barry Buzan: «**An introduction to the English School of international relations**». Op. Cit, p, p 12, 13.

الدولة في قلب نظرية العلاقات الدولية؛ وقد لاحظ فراد هاليداي Fred Halliday أن المدرسة الإنجليزية أصبحت تجنح باهتمام خاص لمفهوم الثورة. [1]

تُشكل هذه المفاهيم الثلاثة، من وجهة نظر المدرسة الإنجليزية، صورة متكاملة ومترابطة عن عالم العلاقات الدولية، كما أنها في تفاعل وتعايش مستمرين.

الشكل 2: « التقاليد الثلاثة»، النموذج الكلاسيكي للمدرسة الإنجليزية.

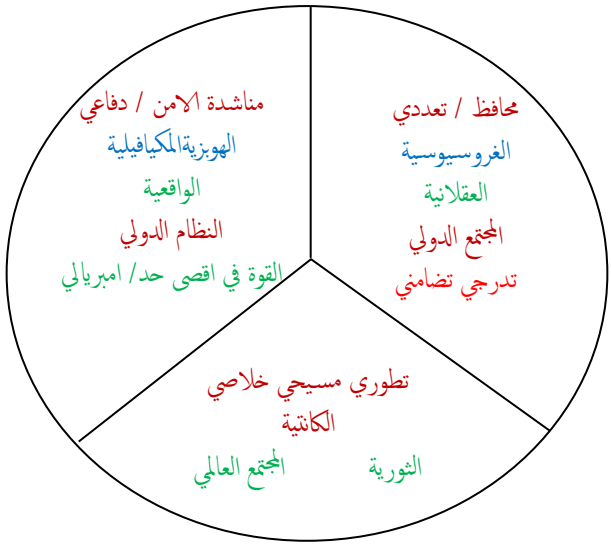

المصدر: Barry Buzan: « **An introduction to the English School of international relations** ». Op. Cit, p14.

يتحكم الثالوث السابق في تجاذبات المدرسة الإنجليزية تجاه طرح «التدخل/عدم التدخل في العلاقات الدولية»، ويتماشى ذلك مع تسليط المدرسة الضوء على مفهومين مميزين كثيرا ما يتم تناولهما في أدبياتها: «منطق النظام» Raison de système و «معيار الحضارة» Standard of civilisation.

[1]- Ibid, p13.

منطق النظام: تُنسب هذه الصياغة إلى آدم واتسون Adam Watson وتقف على النقيض مع فكرة «منطق الدولة» Raison d'état التي ترمز صراحة إلى المدرسة الواقعية وضمنيا إلى نظريات أخرى في العلاقات الدولية، حيث سبق لـ صامويل هنتنغتون أن دفع إلى أن رجل الدولة قد يكون مضطرا لانتهاك أخلاقيات متعارف عليها من أجل تحقيق وتدعيم مصالح ورفاهية الدولة، لذلك من الخطأ أن يضع الجندي ضميره الشخصي في مواجهة مع مصالح الدولة.[1]

يذهب واتسون إلى أن لأعضاء المجتمع الدولي مصلحة كامنة في الحفاظ على ودعم تطور النظام، وبالتالي يتم استيعاب المصالح الوطنية الضيقة التي عبرت عنها الواقعية في «منطق الدولة» ضمن الأطر النظامية الأوسع والأشمل، والدبلوماسية هي الآلية الأكثر نجاعة لتحقيق مجتمع دولي من الدول المستقلة،[2] عبّر عنه واتسون بمقاربة «الإيمان بجني فائدة من جعل النظام يعمل» The beliefthatit pays to make a system work؛ من خلال تمييز تلك الأحداث والتطورات التي تتفق والغاية الأصلية عن غيرها وتقرير ما يجب عمله تجاه هذه الأخيرة، وبمجرّد تزويد الدول بوسائل أفضل لممارسة علاقاتها، ستكتسب الدبلوماسية روحا جديدة من تلقاء نفسها، إنه شعور واعي بأن جميع الدول تعيش في مجتمع دولي لها مصلحة مشتركة يجب أن تحافظ عليها بقدر ما تضفي عليها ديناميكية تضمن استمرارها وبقاءها، هذا التطور يتجاوز مجرد التركيز على آليات الحوار، ففي عالم مترابط على نحو متزايد ستقبل الدول الاستسلام لاتفاقيات تُفتت من سلطتها إذعانا منها لإشراق الطريق التقدمي للدبلوماسية، فالشؤون الدولية ستنتظم لا محالة وفق أكبر تجمع من الدول؛ لقد

[1]- Samuel P. Huntington: **«The soldier and the state: The theory and politics of civil - military relations».** Harvard university press: Belknap press, 1981, p78.

[2]- CorneliuBjola and Markus kornprobst: **«Understanding international diplomacy: theory , practice and ethics ».** U. k: Routledge, 2013, p 219.

كان تاليراند Charles Talleyrand يقول بأن نابليون يأتي ويذهب لكن مصالح فرنسا هي الأبدية، مثل هؤلاء الدبلوماسيين على بيّنة من أن المصالح طويلة الأجل تقتضي المشاركة في الحفاظ على الأداء الفعال للنظام وتحمل المسؤوليات تجاه المبادرة في الاتصالات المستمرة مع باقي الدول، حتما ستكون لهذه المسؤولية ميزات إيجابية تتأتى من التعاون المثمر مع باقي الدول والهيئات الدولية، وكل دولة ستكون على استعداد لدفع ثمن التخلي عن مصالحها الضيقة من أجل مزايا أكبر يضمنها المجتمع المنتظم.

تاريخيا، تتوافق أفكار واتسون نسبيا مع النصائح التي كانت تُسدى للأمير على مر السنين من ثيوسيديديس Thucydides إلى كيسنجر، فنكران الذات سيقطع بالدولة حتما أشواطا كبيرة، والأمير يجب أن يكون لديه الاستعداد لتقديم تنازلات بشأن المصالح غير الحيوية، غير أن التغيير السلمي الدولي لا يدور حول نفس الميلودراما القديمة المرتبطة بضبط تحولات ميزان القوى، وإنما ترتكز نسبيا إلى إذعان السلطة ولا سيما القوى الكبرى، إنها تُعنى أساسا بالتغييرات في الطابع الأساسي للسياسة الدولية والمطالبة بدور كبير لمهنيي الدبلوماسية في إعادة تشكيله.[1]

على عكس «معيار الحضارة» لم يحظ «منطق النظام» بانتشار واسع النطاق في أدبيات المدرسة الإنجليزية، إلا أن هناك مطالب بنشره لأنه قد يساعد على تلخيص ما هو مُضمر في العلاقات الدولية؛ وعادة ما يشار إلى الاتحاد الأوروبي كمثال على مفهوم واتسون، إذ نجحت الدبلوماسية الأوروبية في إحداث توازن بين المصالح الوطنية والمصالح الكامنة في حفظ النظام.[2]

[1]- Paul Sharp: **«Who needs diplomats ? The problem of diplomatic representation? »**. In: www.diplomacy.edu › Resources › General.

[2]- CorneliuBjola and Markus kornprobst: **«Understanding international diplomacy: theory , practice and ethics ».** Op. Cit, p 219.

الفرع الثاني: معيار الحضارة

تأصّل هذا المفهوم في القرن التاسع عشر عبر التفرقة بين الدول والشعوب استنادا إلى تصنيفات هرمية: متحضرة (Civilized) بربرية (Barbarian) وحشية (Savage)، كما أن طبيعة نشأة وتكوين القانون الدولي وتاريخ مختلف الممارسات الدبلوماسية الدولية جعلا من رهان المدرسة على «معيار الحضارة» يتعاظم، فقوة القانون الدولي التي قد يستمدها من وضوح فقراته لا تنفي حقيقةَ ما أكّده المؤرخ الفرنسي الشهير فرناند برودال Fernand Braudel من أن قواعد القانون الدولي جاءت خصّيصا لتأمين انتشار اقتصاد العالم Economie monde مستندة إلى المبدأ الليبرالي الشهير «دعه يعمل دعه يمر» وهو ما سمح للطرف الأقوى خلال مرحلة زمنية معينة بفرض شروطه وتهيئة الظروف التي تعينه على تعميم هذه القانون، مما أفرز ذلك قواعدا ومستجدات تعمل دول العالم الفقيرة حاليا على تغييرها[1]؛ومازال النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لحد الآن يتضمن عبارة «أمم متمدنة» Civilized nations في المادة الثامنة وثلاثين،[2] وفي ذات السياق يؤكد محمد بجاوي أن القانون الدولي برز مع معايير وأبعاد محددة: بعد جغرافي (قانون أوروبي)، بعد عقائدي (المسيحية)، بعد اقتصادي (التجارة الماركنتيلية)، بعد سياسي (الاستعمار).[3]

رأى يوهان هيردرJohann Gottfried Herder (معاصر كانط ومواطنه) أن أوروبا لها من الخصائص الجغرافية والمناخية ما يجعلها أطْيبَ وسط طبيعي على الأرض وهذا ما يخولها لأن تكون موطن أطيب جنس بشري، لذلك هي وحدها مسرح الحضارة الإنسانية، الحضارة التي تحتكر لوحدها «التقدم»، ذلك

[1]- ريمون حداد: **" العلاقات الدولية"**. بيروت: دار الحقيقة، ط1، 2000. ص 32.

[2]- Davis F. Fidler: **«The return of the standard of civilization».** Chicago journal of international law, Vol 2, No 1, Article 9, 2001, p 137.

[3]- Mohamed Bedjaoui: **«Pour un nouvel ordre économique international»**. Unesco : 1978. P 146.

أن الحضارات القديمة (الصين والهند وغيرها) لم تعرف أي تقدم تاريخي يذكر، وينحو مونتسكيو Montesquieu منحى مشابها حين يجعل من العامل الجغرافي أساس كل حضارة: الجنوب موطن الكسل بسبب الحرارة السائدة والشمال موطن العمل والنشاط بدافع البرودة، لذلك، حسب مونتسكيو، من قدَر الشعوب الجنوبية أن تغزوها الشعوب الشمالية باستمرار، ومن الطبيعي أن يكون السادة من الشمال والعبيد من الجنوب؛[1] وفي عمله الكلاسيكي «الاستشراق» أوضح إدوارد سعيد أن الشرق Orient لم يكتشفه الشرقيون بل بناه الأوروبيون لكي يعرّفونه بوصفه عالما شرقيا نقيض عالمهم المتقدم، وفي تلك العملية أُسبغت على آسيا صفات السلبية، الاستبداد، الجمود، اللاعقلانية، القسوة، لكي تمثل المقابل للصورة الأوروبية الدستورية، الديناميكية، العقلانية والمستنيرة؛ ومن منظور سياسة السيطرة يسمي كاباني Kabbani هذا بـ « ابتكر تسد» على وزن « فرق تسد».[2]

يدافع منتسبو المدرسة الإنجليزية على صلاحية الارتكاز إلى معيار الحضارة في عالم ما بعد الحرب الباردة بما أنه مازال متداولا بكثرة في خطابات حقوق الإنسان وفي سلوكيات التجارة والحرب وربما حماية البيئة، وإن اِنهار الطرح الكلاسيكي لهذا المعيار بعد 1945 نتيجة منح حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، إلا أن الطرح الحديث يلزم الدول غير الغربية» Nonwestern states التعامل مع مشروطية Conditionality جديدة، تلتزم فيها القوى الاستعمارية القديمة بتقديم المساعدات وتنمية الدول الأقل تقدما Lessdeveloped شريطة أن تكون لهذه الأخيرة قدرة على صنع سلوكيات تتوافق مع توقعات السياسات

[1]- محمد عابد الجابري: **" مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب"**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2012، ص. ص 122، 123.

[2]- بيتر تيلور وكولن فلنت: **" الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر"**. ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2002. ص 247.

والقواعد التي صُنعت من طرف واحد في العلاقات الدولية، عادة ما يكون هو الطرف المهيمن؛[1] ثمة ما يؤكد ذلك في عملية صنع القرارات المالية أين لا تقتصر مشروطية منظومتي البنك وصندوق النقد الدوليين وبعض الحكومات الغربية على جملة من الإصلاحات الاقتصادية (تبنّي السوق الحرة ودعم الأنظمة المصرفية الشفافة) بل تتعداها إلى الجوانب السياسية (حماية حقوق الإنسان، الانتخابات النزيهة وسيادة القانون)، ورغم أن المشروطية عبر صيغة «التكيف الهيكلي» سابقة لسنة 1989 إلا أنها ظلّت إحدى السمات المثيرة للجدل في علاقات شمال/ جنوب؛ لقد كان الفقر على الدوام عامل تقييد للخيارات والحيوات التي في مقدور الأفراد تبنيها، وما زال التخلف الاقتصادي يشكل هاجسا يحرم العديد من الدول من عضوية فاعلة في الأسرة الدولية، ومسوّغا لظاهرة الإمبريالية، إلا أنه ومع تصفية الظاهرة الاستعمارية تم تهذيب الأمر، فما لبث الفقر أن أصبح ذريعة أخلاقية لطلب المساعدة الخارجية من البلدان الأكثر غنى.[2]

تجدر الإشارة إلى أن اهتمام المدرسة الإنجليزية بدور القيم والأفكار ليس من قبيل المفارقة أو الميزة، فدائما ما ارتبط نجاح أحد كتب علم السياسة أو علم الاجتماع بدعمه إحدى الفرضيتين: الأفكار والقيم هي نتاج البنيات، أو (الفرضية المضادة): القيم متغيرات مستقلة تفسّر الفوارق بين الأنظمة ومسارات التبدّل والإنتاج، فالحظوة الكبيرة التي نالها كتاب مجتمع الإنجاز The achieving society لـ دافيد ماكليلاند David McClelland في الولايات المتحدة له علاقة بالفكرة العامة المنبثقة عن تحاليله الخاصة: «القيم مسؤولة عن

[1]- Barry Buzan: **«The standard of civilisation as an English school concept»**. Journal of international studies, Vol 42, no 3, June 2014, p576.

[2]- Robert Jackson: **«Quasi- states, dual regimes, and neoclassicaltheory: International jurisprudence and the third world».**International organization, 41, 4, September 1987, p, p 519, 549.

الديناميكية والتقدم كما عن جمود المجتمعات»، وتشير بعض نصوص تالكوتبارسونز Talcott Parsons إلى أن ديناميكية المجتمع الأمريكي ترجع إلى قيمة النجاح الراسخة فيه بعمق، كما حاول بارسونز تفسير بعض الفوارق بين المجتمعين الأمريكي والألماني انطلاقا من القيم؛ وبالأسباب عينها تفسّر شعبية كتاب ماكس فيبر Max Weber حول «علم الأخلاق البروتستانتي» وكذلك نجاح كتاب «الأسماء والأشياء» Les mots et les choses لـ ميشال فوكو Michel Foucauld وفيه قُدّم التاريخ الغربي كأسير لسلسلة من الانكفاءات المعرفية، أماغابريال ألموندGabriel Almond وسيدني فيربا Sidney Verba فاعتبرا أن ظهور الأنظمة الديمقراطية وديمومتها يتوقف بشكل وثيق على ظهور بعض القيم الفردية واستقرارها.[1]

وصف باري جيلس Barry Gills مارتن وايت بأنه مترجم المشروع البحثي التويَنبي Toynbean (نسبة لـ أرنولد توينبي)* في مجال العلاقات الدولية، وفي كتابه «منظومات الدول» Systems of states يصنف وايت الأنظمة، اعتمادا على شواهد تاريخية، إلى دولية وإقطاعية، أساسية وثانوية، والعلاقة الجدلية بين مؤسستيْ السيادة والتدخل تمتد هي الأخرى إلى لحظة تاريخية حضارية فارقة هي معاهدة وستفاليا التي لا تعدو أن تكون عملية ترويض وتدجين للدين، أُحبطت على أساسها كل الاشتباكات والصدامات ذات الارتباط بقضايا القيم، إلا أنه ومع بروز الظاهرة الاستعمارية أُقحمت الأيديولوجيا السياسية في قالب القيم عينه، مثلما يتم الزج بمقاربة التدخل الإنساني اليوم، مقاربةٌ

[1] - ريمون بودون: **" موضع الفوضى"**. ترجمة: منصور القاضي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص. ص 162، 175.

*- بعد تقاعده عن العمل في المعهد الملكي للشؤون السياسية بلندن، استقل توينبي رفقة زوجته سفينة وطافا حول العالم، ويعتبر كتابه " دراسة للتاريخ" المؤلف من اثنا عشر مجلدا من أثرى الكتب التي دونت في مجال الحضارات البشرية، انظر: باراج خانا: **" العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد"**. ترجمة: دار الترجمة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ط1، 2009، ص 9.

تفرض قيمًا على دول غير راغبة في تبنيها، انطلاقا من حقيقة تاريخية ثابتة مفادها وجود دول مستقلة في ترتيباتها الدستورية، وأخرى تفتقر إلى مقومات تخولها من أن تتبنى القدرة الكاملة على التصرف.[1]

الفرع الثالث: الإمبريالية لـ جون هيوغ واتسون

يرجع التفسير السياسي الكلاسيكي لمفهوم الإمبريالية Imperialism إلى أواخر القرن التاسع عشر، وعادة ما تستحضر في ذلك دراسة هينريشفريدجونغ Heinrich Fredjung «عصر الإمبريالية» Daszietalter des imprialismus، كما يشار في الاتجاه الممارساتي إلى السياسة التوسعية لـ نابليون الثالث Napoleon III، أما التطور الأبرز يبقى ذلك الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية البريطاني بنيامين ديزرائيلي Benjamin Disraeli سنة 1872 في القصر البلوري Crystal Palace بعنوان «الحفاظ على الإمبراطورية» The maintenance of empire أعلن فيه عن برنامج طموح للتوسع الإمبريالي تزامنا مع بلوغ الحقبة الجميلة للعصر الفكتوري ذروتها.[2]

تشير الإمبريالية إلى علاقة رسمية، أو غير رسمية، تكون فيها دولة ما مسيطرة على السيادة السياسية الفعالة لمجتمع سياسي آخر، ويمكن تحقيق ذلك إما عن طريق القوة أو التعاون السياسي أو عبر التبعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ببساطة الإمبريالية هي عملية/ سياسة إنشاء إمبراطورية أو الحفاظ عليها، إنها تعبّر عن مواقف المركز المتروبوليتانيMetropolitan الحاكم المسيطر على إقليم بعيد، وغالبا ما تكون الظاهرة الكولونيالية نتيجة لها.[3]

---

[1]- Barry Buzan: **«An introduction to the English School of international relations»**. Op. Cit, p, p 48, 102.

[2]- Wolfgang J. Mommsen: **«Theories of Imperialism». Translated**by : P.S. Falla, U.S.A : The university of Chicago press, 1980, p3.

[3]- وليام د. هارت: **" إدوارد سعيد والمؤثرات الدينية للثقافة".** ترجمة: قصي أنور الذبيان، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2011، ط1، ص 136.

يجنح الأمريكيون اليوم إلى رؤية أنفسهم شعبا مختارا، وُجد على الأرض ليمنح البشرية في كل مكان الأمل وليقوم بأعمال الخير في العالم، وفي ما مضى تبنّى الأوروبيون نظرة عالمية مماثلة حول تفوق الحضارة الأوروبية؛ كانوا يعتبرون مسؤولياتهم الأممية/ الدولية تفرض عليهم توظيف ما لديهم من قوة وثروة في سبيل نشر الحضارة حول العالم، تلك هي النظرة التي تعبر عن عنفوان ظاهرة الإمبريالية.[1]

من أهم المعالم المميزة لاجتماعات اللجنة البريطانية هو الرغبة في استثمار مهارات المنظّرين والممارسين على حد سواء، إذ كان هناك افتراض سائد داخل اللجنة أن النظرية هي نتاج لإفراز الجانب العملي، وآدم واتسون (وأحيانا جون هيوغ واتسون John Hugh Watson) كان بطيعة انشغاله في الحقل الدبلوماسي لفترة طويلة أحد المعنيين بدراسة الممارسة والنظرية في العلاقات بين الدول؛* إنها متّسع الخبرات التي حاول إسقاطها في كتاب «تطور المجتمع الدولي» أين أبرز أن أي إضاءات في هندسة مشروع تاريخي مقارن يجب أن لا تقتصر على النموذج الأوروبي للمجتمع الفوضوي (وهو واقع مناقشات اللجنة البريطانية) بل أنه من غير الممكن فهم المجتمع الدولي المعاصر دون إلمام معرفي وشعوري بكيفية اشتغال وتطور المجتمعات الدولية في الماضي (سومر القديمة، آشور، اليونان الكلاسيكية، روما، الهند، الصين، النظامين البيزنطي والإسلامي انتهاءً إلى ظهور النظام الأوروبي)،[2] و قد عبّر واتسون عن ذلك

[1]- روبرت جاكسون: **" ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول".** مرجع سابق، ص 659.

*- التحق جون هيوغ واتسون (آدم واتسون) بالسلك الدبلوماسي عام 1937، وتقلد مهاما دبلوماسية أثناء الحرب العالمية الثانية في بوخارست، القاهرة، موسكو حيث أنشأ علاقة صداقة طويلة مع جورج كينان. انظر:

Barry Buzan and Richard Little: **« Introduction to the 2009 Reissue ».** In: Adam Watson: « The evolution of international society: A comparative historical analysis ». London And New York: Routledge Taylor and Francis Group, 2009, p xi.

[2]- Barry Buzan: **«An introduction to the English School of international relations»**. Op. Cit, p 51.

بقوله «إن مجتمعنا الدولي الحالي غامض (لغز) إذا نظرنا إليه في عزلة» 'Puzzling if lookedat in isolation'.[1]

طبيعة العلاقة بين التاريخ والنظرية كانت من القضايا المركزية التي واجهتها مناقشات اللجنة البريطانية، وفي مناسبات عديدة بدا أن أشغال اللجنة تجابه مأزق «أزمة التاريخانية» Crisis of historicism.

لقد كانت ثمة شكوك عميقة بشأن قيمة التقاليد التاريخية الغربية، ومدى إمكانية الرهان عليها في الوصول إلى معرفة تاريخية موضوعية، ولتجاوز هذا الموقف كان واتسون واضحا في كتابه المشترك مع هيدلي بول «توسيع المجتمع الدولي» حين قال في مقدمة الكتاب «موضوعنا لا يمكن فهمه إلا في منظور تاريخي، وأنه بدون وعي للماضي الذي انبثق عنه لا يمكن للمجتمع الدولي العالمي المعاصر أن يكون ذا معنى»،[2] وإن أفضل ما اقترحه واتسون لتخطي النموذج الوستفالي هو نموذج النظام الإمبريالي.

[1]- Adam Watson: **«The evolution of international society: A comparative historical analysis».** Op. Cit, p1.

[2]- Hedley Bull And Adam Watson: **«The expansion of International society»**. Oxford: Clarendon Press, 1984, p9.

الشكل 3: نموذج النظام الإمبريالي لـ آدم واتسون.

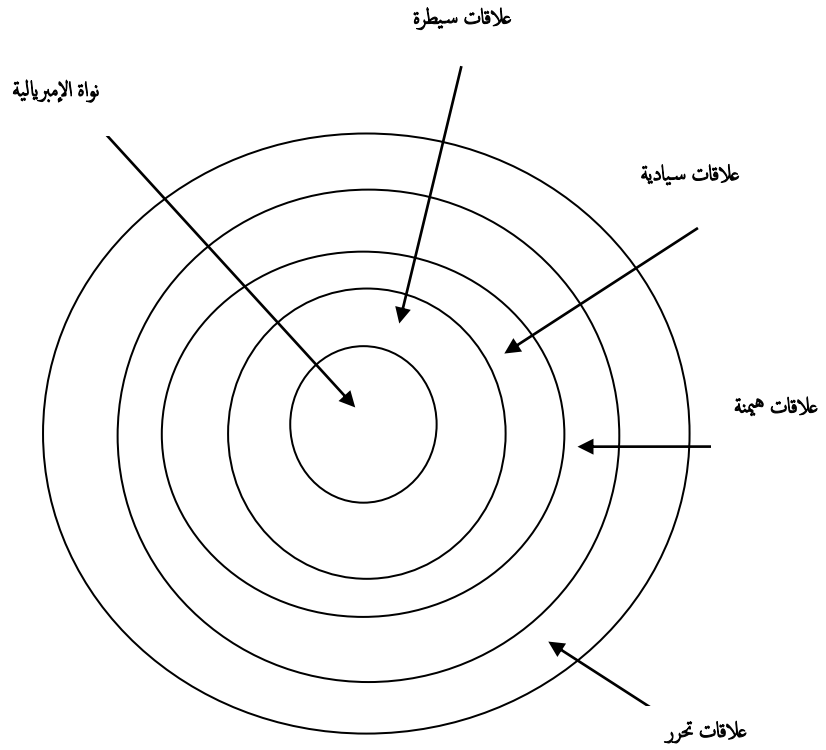

المصدر: Barry Buzan and Richard Little:» **Introduction to the 2009 Reissue ».** Op. Cit, p xxiii.

الخطوة الأولى في سلسلة واتسون هو توسيع الإطار المرجعي للتفكير في العلاقات الدولية ليشمل الإمبراطوريات، ومن ثم قام بتفكيك التمييز الثنائي الوالتزي (نسبة لـ كينيث والتز Kenneth Waltz) للأنظمة إلى فوضوية وهيراركية، وعلى الرغم من أن وجهة النظر التقليدية للإمبراطوريات تتناسب مع النظام الهرمي لـ والتز، إلا أن هذا التخمين حسب واتسون يُبسِّط إلى حد كبير الطريقة التي تمت وفقها هيكلة معظم الإمبراطوريات في تاريخ العالم،

لذلك من المناسب نمذجة الإمبراطوريات في سلسلة من الدوائر متحدة المركز، حيث أن قوة الإمبراطورية تضعف كلما امتدت الدوائر إلى الخارج، إلا أنه لا بد من الإقرار أن سر استمرار معظم الإمبراطوريات طويلة الأمد يكمن في استعدادها لتحمل درجات مختلفة من الاستقلال مع مختلف المجتمعات السياسية التي تقع ضمن نطاق الإمبراطورية.[1]

عندما تقوم السلطات الإمبريالية بضبط السياسات الخارجية وأحيانا بعض المناحي الداخلية لوحدات أخرى فهذا يحدده واتسون بسياسات المجتمعات المسيطرة (Dominion)، أما إذا كانت سلطة الإمبريالية أضعف وتمتد فقط إلى الاعتراف السياسي بسيادة دولة على الآخرين فإن هذا يشير إلى الإقطاعية (السيادية) Suzerainty، وفي حالة ما توافرت قوة واحدة أو أكثر مؤهلة لـما معناه، «إرساء القانون Lay down the law» حول تسيير أنظمة الدول المستقلة، فهذه إشارات واضحة إلى الهيمنة؛[2] يمكن للنظام الدولي حسب واتسون أن يضم أكثر من قوة مهيمنة واحدة، لذلك، عندما يأتي، على سبيل المثال، للنظر في الدول/ المدن الإغريقية يُعرّف كل من أثينا وإسبرطة على أنهما قوتين مهيمنتين، إلا أن المميز في واتسون تقديمه فرضيات جريئة وصفها بالقابلة للتحقيق الإمبريقي، حيث أطَّر فرضياته ضمن «بندول* مجازي» Pendulummetaphorical استقرت فيه «الهيمنة» في الجزء السفلي من الأرجوحة The swing، إلا أنها هي ذاتها نفس النقطة التي يتوقف ويستريح عندها البندول، في إشارة إلى أن هناك ميل طبيعي في العلاقات الدولية لتبني علاقات الهيمنة.[3]

---

[1]- Barry Buzan and Richard Little: **«Introduction to the 2009 Reissue».** Op. Cit, p xxii.

[2]-BarryBuzan: **«An introduction to the English School of international relations»**. Op. Cit, p 52.

*- يسمى في بعض مصادر اللغة العربية النواس أو رقاص الساعة.

[3]- Barry Buzan and Richard Little: **«Introduction to the 2009 Reissue».** Op. Cit, pxxiv.

الشكل 4: البندول المجازي لـ واتسون.

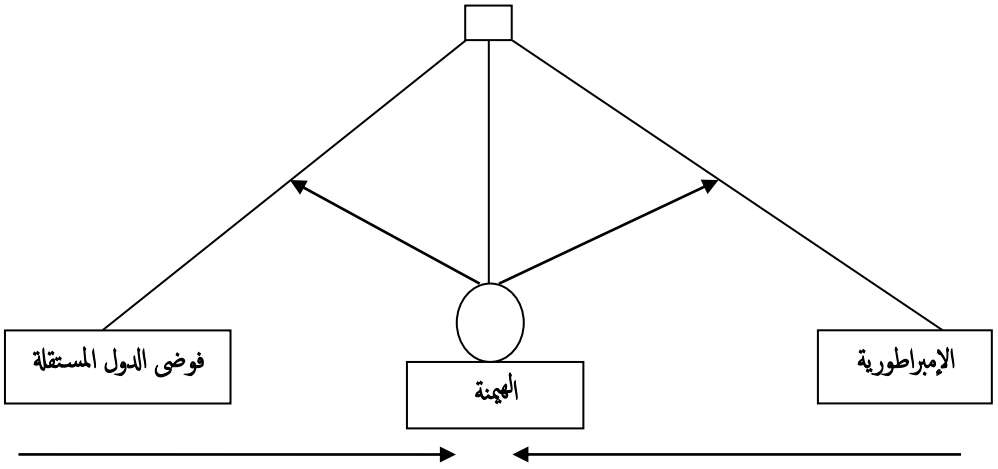

المصدر: Barry Buzan: « **An introduction to the English School of international relations»**. Op. Cit, p 54.

يجادل واتسون بأن المجتمعات السياسية تتأرجح رغباتها باستمرار بين تحقيق أكبر قدر من الفعالية تحت مظلة الإمبراطورية من جهة، والاستقلال من جهة ثانية أين يمكنها تحقيق أكبر نجاعة تحت مظلة الفوضى،[1] وبقدر تركيزه على أن الإمبراطوريات سمة هامة من سمات السياسة العالمية بقدر ما يوحي هذا بأن التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية مظهر متطور من مظاهر استخدام القوة في العلاقات الدولية؛ صحيح أن كتابات واتسون صيغت قبل تدفق «شلّال المعايير» Norm cascade في أواسط وأواخر تسعينات القرن الماضي، أين اكتسبت هذه المعايير خاصية البداهة التي لا خلاف عليها (حتى وإن لم تكن قد اكتملت بعد)، إلا أن حقوق الإنسان في تلك الفترة عرّضت أنظمة

[1]- Adam Watson: **«The evolution of international society: A comparative historicalanalysis».** Op. Cit, p14.

الحكم الداخلية الخاصة بجميع أعضاء المجتمع الدولي لـ «تقويم مشروع» من الأقران الأكثر قوة وهيمنة.[1]

إذًا، من بين كل أطياف العلاقات الدولية كانت المدرسة الإنجليزية الأشد حرصا على فك كل الخيوط المتشابكة المتعلقة بقاعدة التدخل الإنساني، بدءا من اعتبارات التاريخ والحضارة وانتهاء بمقاصد الشرعية أو الهيمنة أو الفوضى، وحتى أن أشهر تضامنيي المدرسة رايموند فنسنت لم يشذ R.J.Vincent عن قاعدة اعتبار فعل التدخل انتهاكا للنموذج التقليدي في العلاقات الدولية،[2] وفيما أسماها باري بوزان بـ «المساهمات المهملة» The neglected contributions في حقل حقوق الإنسان والعلاقات الدولية أعطى جون فنسنت بعدين رئيسيين للحقوق الأساسية: أ ـ الحق في الأمن (التحرر من الظلم) ب ـ الحق في البقاء (التحرر من الجوع)؛[3] وفّرت هذه الفكرة أرضية استفسارية عن المعايير التي تُشرّع القيام بعمل عسكري من قبل المجتمع الدولي أو دول تنوب عنه؛[4] اتفق جون فنسنت مع والزر في أن التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية يقتصر فقط على حالات القمع الاستثنائية وغير قابل للتنوع بين اليوم والآخر dayvariety ـNot the day_to فإذا بلغ تهديد الحياة حد المجاعة يتوجب على المجتمع الدولي أن يتدخل إنسانيا.[5]

---

[1]- تيم دان: **" المدرسة الإنجليزية".** في: تيم دان وآخرون، **" نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع".**مرجع سابق، ص 376.

[2]- جون بيلس وستيف سميث: **" عولمة السياسة العالمية"**. مرجع سابق، ص 819.

[3]- Ana Gonzalez-Pelaez and Barry Buzan: **«A viable project of solidarism ? The neglected contributions of John Vincent's basic rights initiative ».**International relations, SAGE publication, Vol 17, 3, September 2003, p 321.

[4]- جون بيلس وستيف سميث: **" عولمة السياسة العالمية"**. مرجع سابق، ص 826.

[5]- R.J. Vincent: **«Humanrights and international relations».**U.K: Cambridge university press, 1ST published, 1986, p, p 126,127.

كفرع معرفي في العلاقات الدولية كانت المدرسة الإنجليزية إما ضحية للتجاهل أو أنه أسيء فهم كتابات أعلامها، وحتى محاولة ستانلي هوفمان لتأريخ الحقل والتي تمتد لغاية 1970* توضح كيف تم تجاهل المدرسة الإنجليزية، فقد ادعى هوفمان أنه لم تكن هناك دراسات منهجية معرفية خارج الولايات المتحدة الأمريكية «فقط مساهمات لامعة كتلك التي قدمها هيدلي بول»، إلا أن عمله «كان غير معتمد وغير مترابط»؛[1] إلا أن المفارقة تكمن في أن نبوءة هيدلي بول عن القروسطية الجديدة New Medievalism هي التي مكّنت كتاب «المجتمع الأناركي» The anarchical Society الذي نُشر سنة 1977 من أن يكون نبراسا لفهم العديد من القضايا في عالم ما بعد الحرب الباردة.

*- الدراسة المقصودة هي:

Stanley Hoffmann: « **An American social science: International relations** ».The Journal of the American Academy of Arts and Sciences*Daedalus*.Vol 106, No3, p, p 41 ,60.

[1]- تيم دان: **" المدرسة الإنجليزية".** في: تيم دان وآخرون، **" نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"**، مرجع سابق، ص 339.

الخاتمة

ينطوي الوضع الفوضوي للعلاقات الدولية على مضامين أخلاقية عميقة؛ إنها ليست غائية بشكل مطلق بل لها بعد معياري وأخلاقي، فبشكلٍ ما هي «علاقات إنسانية» لأن البشر لا يستطيعون العيش معا دون قبول ومراعاة المعايير المشتركة التي تنظّم إنسانيتهم المشتركة وتحترمها.

في المناظرات حول التدخل الإنساني أقيمت الحجة التضامنية على أن النظام العالمي الذي صاغته «معاهدة وستفاليا» لم يعد يشكّل الإطار الأنسب للعلاقات الدولية المعاصرة، ليس فقط بسبب «باثولوجيا السيادة» بل لأنه سيكون وهما كاذبا أن يُعترف بالسيادة الوطنية في دول انحدرت إلى مستوى حكم أمراء الحرب، في حين حاجج التعدديون بضرورة فهم مغزى اللحظة الوستفالية من منظور ذلك الزمان لا بمنظور الآن؛ بمعنى أن «مؤسسة السيادة» ستبقى الحاسم الأكبر لمشاكل «الفوضى» و «انعدام اليقين»؛ بيْدَ أنّه جنيالوجيًا، وحفرًا في لاهوتية مفهوم التدخل الإنساني ستبرزُ إلى الواجهة فرضية أنّ «التدخل المسلح لإنقاذ حقوق الإنسان» ليس بالضرورة ممارسة واعية؛ من الأنسب وصفه بـ «تصديرٍ لنموذج سياسي» قابل، على الدوام، لإعادة التنشيط بفعل جرعاتٍ يتلقّاها من الادّعاء العولمي الذي يثْملُ مباهاةً بالبناء السياسي للدولة في الغرب.

تُجسّد شروحات التدخل الإنساني واجهةً لمتاعب وتحديات نظريات العلاقات الدولية، التي عانت أصلا من انكشاف ثقافي جرّاء تحول اللاعبين في السياسة العالمية؛ مرة أخرى جرى التأكيد على أن النظرية «نشأت في الدول الغربية» خاضعةً، إلى حد كبير، للهواجس التي تساور الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مصير استثنائيتها وفُتوةِ عصر مجدها الإمبراطوري؛ بناءً عليه

كان هذا البحث فرصة للنهل من منابع معرفية مُهملة أو كان متعمّدًا إقصاءها من حقل العلاقات الدولية، على غرار المدرسة الإنجليزية إقرارًا في المتن، والدراسات ما بعد الاستعمارية ضمنيًا، وباهتمامها بمصطلحات المعايير، القيم والهوية، تكون هذه الدراسة قد صوّبتْ جزءًا من اهتماماتها إلى «المنعطف البنائي» The constructivistturn في العلاقات الدولية.